Canada

Karak Castle Center for Consultations & Training
مركز قلعة الكرك للاستشارات والتدريب

تقرير
مراقبة العنف ضد المرأة في الانتخابات الأردنية
انتخابات مجلس النواب
2024

تقرير

مراقبة العنف ضد المرأة في الانتخابات الأردنية

انتخابات مجلس النواب

2024

يصدر عن
مركز قلعة الكرك للاستشارات والتدريب

أصدر مركز قلعة الكرك للاستشارات والتدريب هذا التقرير بتمويل من صندوق كندا للمبادرات المحلية. المحتوى والآراء الواردة في هذا المنشور لا تعكس بالضرورة السياسة أو الموقف الرسمي لحكومة كندا أو صندوق كندا للمبادرات المحلية.

جدول المحتويات

مقدمة	**3**
مركز قلعة الكرك للاستشارات والتدريب	**4**
الملخص التنفيذي	**5**
أهمية مراقبة العنف السياسي ضد المرأة	**8**
تعريف العنف الانتخابي ضد المرأة	**10**
منهجية المراقبة	**12**
المرأة في انتخابات 2024	**13**
أعداد القوائم في كل دائرة انتخابية وتوزيع المرشحين والمرشحات بينها	**14**
أعداد المرشحات في القوائم الانتخابية المترشحة ضمن الدوائر المحلية	**15**
أعداد المرشحات في القوائم الانتخابية المترشحة ضمن الدائرة العامة	**17**
نسبة الأصوات التي حصلت عليها المرشحات ضمن الدوائر المحلية	**19**
ترتيب المرشحات والمرشحين ضمن قوائهن	**21**
مقابلات مرشحات انتخابات مجلس النواب 2024	**22**
المعلومات الأساسية للمرشحات	**22**
القاعدة الانتخابية والانتماء الحزبي	**24**
وسائل التواصل الاجتماعي	**26**
عملية تسجيل القوائم الانتخابية	**27**
الحملة الانتخابية	**32**
تتبع وسائل التواصل الاجتماعي	**48**
قصص من الميدان	**54**
أهمية دعم المرأة الأردنية وتمكينها سياسياً	**57**
توصيات التقرير	**58**
صور من الميدان	**62**

المقدمة

تعتبر الانتخابات النيابية من أهم آليات تحقيق الديمقراطية والتمثيل الشعبي في الأنظمة السياسية المعاصرة. فهي تعكس مدى قدرة المجتمع على اختيار ممثليه وممثلاته وصناع القرار بحرية وعدالة، بما يضمن إشراك جميع الفئات المجتمعية في العملية السياسية.

في الأردن، لطالما كانت الانتخابات النيابية حدثاً هاماً على الصعيدين الوطني والدولي، حيث تعكس مدى التزام الدولة بالمبادئ الديمقراطية وتحقيق الشفافية في الحياة السياسية. ومنذ سنوات، شهد الأردن تطوراً ملحوظاً في تعزيز دور المرأة في المجتمع، خاصة من خلال السياسات الداعمة لمشاركتها في العمل السياسي والعام.

ومع ذلك، وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتمكين المرأة سياسياً وزيادة تمثيلها في مختلف المناصب القيادية، لا تزال المرأة الأردنية تواجه تحديات جسيمة تعيق تحقيق مشاركتها الكاملة في العملية السياسية. ومن بين هذه التحديات تبرز ظاهرة العنف ضد المرأة خلال الانتخابات. هذه الظاهرة تأخذ أشكالاً متعددة تشمل التهديدات اللفظية، والتحرش الجسدي، والتشهير عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وصولاً إلى الإقصاء المباشر من الحياة السياسية من قبل جهات مختلفة.

العنف ضد المرأة في الانتخابات ليس ظاهرة جديدة أو محلية، بل هو امتداد لظاهرة عالمية تؤثر على الديمقراطيات الناشئة والمستقرة على حد سواء، حيث تُستخدم أساليب العنف لتقييد وصول النساء إلى مواقع السلطة والتأثير.

في الأردن، تتجلى هذه الظاهرة في الانتخابات النيابية، حيث تُظهر تقارير مركز قلعة الكرك للاستشارات والتدريب السابقة بالإضافة إلى العديد من التقارير التي أصدرتها جهات محلية ودولية أن النساء المرشحات أو الناخبات يتعرضن لأشكال متعددة من العنف النفسي والجسدي. فبينما تُشجَّع النساء على الانخراط في العمل السياسي، يواجهن في المقابل ضغوطاً مجتمعية وثقافية تفرض عليهن قيوداً تمنعهن من التعبير عن آرائهن بحرية أو الترشح دون خوف من الانتقادات أو الهجمات الشخصية. هذا التناقض بين الدعوة لتمكين المرأة والعقبات التي تواجهها في الواقع يضعف من مصداقية العملية الانتخابية ويحد من شموليتها.

يأتي هذا التقرير ليسلط الضوء على انتخابات مجلس النواب الأردني لعام 2024، حيث يرصد العنف الذي تتعرض له المرأة خلال هذه الانتخابات، سواء كانت مرشحة أو ناخبة. ويأتي هذا العمل استجابة للحاجة الماسة إلى توثيق هذه الظاهرة وتحليلها، ليس فقط لتسليط الضوء على حجم المشكلة، بل أيضاً لتقديم توصيات عملية للجهات المعنية من أجل حماية حقوق المرأة وتعزيز مشاركتها السياسية.

يُعد مركز قلعة الكرك للاستشارات والتدريب من المؤسسات الرائدة في مجال مراقبة الانتخابات، ويهدف من خلال هذا التقرير إلى تقديم تحليل شامل لظاهرة العنف ضد المرأة، مع التركيز على الانتخابات النيابية لعام 2024.

يعتبر العنف ضد المرأة خلال الانتخابات تحدياً يتطلب استجابة شاملة ومتكاملة من قبل الدولة والمجتمع المدني. فمن جهة، تقع على عاتق السلطات مسؤولية توفير بيئة انتخابية آمنة تضمن حماية جميع المواطنين والمواطنات من العنف والترهيب، وخاصة النساء اللواتي يواجهن ضغوطاً مضاعفة. ومن جهة أخرى، تلعب منظمات المجتمع المدني دوراً حاسماً في توعية النساء بحقوقهن وتقديم الدعم القانوني والنفسي لهن في حال تعرضهن لأي شكل من أشكال العنف. إضافة إلى ذلك، يجب أن تتكاتف وسائل الإعلام في مواجهة هذه الظاهرة من خلال تسليط الضوء على الانتهاكات التي تتعرض لها المرأة، ودعم حملات التوعية التي تشجع على المشاركة السياسية الآمنة.

بالرغم من التحسينات التي أدخلت على التشريعات بهدف تعزيز مشاركة النساء في العملية السياسية، إلا أن هذا التقرير أيضاً يهدف إلى تقديم صورة واضحة حول مدى تأثير العنف ضد المرأة على العملية الانتخابية ككل، حيث أن تراجع نسبة مشاركة المرأة، يعكس ضعفاً في عملية التوعية الانتخابية. فالعنف الانتخابي لا يستهدف فقط المرأة كشخص، بل يهدد أيضاً مبدأ الشفافية والنزاهة الذي تقوم عليه الانتخابات. ومن هنا، فإن التصدي لهذه الظاهرة يعد خطوة أساسية نحو تعزيز الديمقراطية الحقيقية في الأردن وضمان تحقيق العدالة والمساواة بين الجنسين.

مركز قلعة الكرك للاستشارات والتدريب

تأسس مركز قلعة الكرك للاستشارات والتدريب في عام 2017 في محافظة الكرك بقيادة نسائية، لتعزيز قدرات النساء والشباب في الأردن. ويهدف المركز إلى تعزيز التمكين الاقتصادي والسياسي والقانوني، وتحسين المهارات المهنية. تتمثل مهمته في خلق فرص المشاركة العادلة والفعّالة في التنمية الاجتماعية، وذلك ضمن إطار يحترم قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون.

حالياً، يعمل مركز الكرك من مكتبين، أحدهما في الكرك والآخر في عمان، مع القدرة على توسيع نطاق عمله ليشمل المستفيدين والمستفيدات في جميع محافظات المملكة.

يُعد مركز قلعة الكرك للاستشارات والتدريب من المؤسسات الرائدة في مجال تعزيز مشاركة المرأة السياسية ومكافحة العنف ضدها، وخاصة خلال الانتخابات.

يركز المركز على عدة محاور أساسية، تشمل برامج الانتخابات والتمكين السياسي، المراجعة التشريعية، التمكين الاقتصادي، المساواة بين الجنسين، ومكافحة العنف الرقمي ضد النساء.

أطلق المركز «مرصد العنف الانتخابي ضد النساء» في عام 2022، كآلية رصد مستمرة تهدف إلى تعزيز العملية الانتخابية من خلال الكشف عن الانتهاكات التي تواجهها النساء كمرشحات أو ناخبات أو موظفات في مراكز الاقتراع. يوفر المرصد بيانات شاملة وإحصاءات حول العنف الانتخابي، مدعومة ببحوث ميدانية ومقابلات، ويعمل على تطوير استراتيجيات للحد من هذه الانتهاكات.

في سياق تعزيز التمثيل النسائي، قاد المركز حملة للدعوة إلى تحقيق نسبة 30٪ من مشاركة النساء في الانتخابات المحلية في عام 2021، متجاوزاً النسبة الحالية البالغة 20٪. تم ذلك من خلال بناء تحالفات مع 30 مؤسسة مجتمع مدني وإصدار ورقة موقف تدعم هذه الجهود. كما نظم المركز سلسلة من الحوارات مع مختلف الجهات المعنية لتعزيز هذه القضية.

خلال الانتخابات البرلمانية لعام 2020، نفذ المركز مشروعاً شاملاً لمراقبة العنف الانتخابي ضد النساء في جميع المحافظات الأردنية، من خلال فرق ميدانية مدربة وزعت بشكل استراتيجي لضمان رصد شامل للانتهاكات.

أسفر هذا المشروع عن إعداد تقارير شاملة تُقدّم توصيات لتحسين السياسات والإجراءات المرتبطة بحماية النساء في العملية الانتخابية.

على صعيد بناء القدرات، أطلق المركز «الشبكة الوطنية للقيادات النسائية (عليا)» في عام 2022، بهدف تعزيز قدرات النساء المنتخبات وتقديم الدعم والتدريب اللازم لهن استعداداً لانتخابات مجلس النواب في 2024.

تشمل أنشطة الشبكة تدريب النساء على قوانين الإدارة المحلية، الأحزاب السياسية، والانتخابات، وتعزيز الوعي بقضايا الجندر والتخطيط الميزاني القائم على النوع الاجتماعي.

بالإضافة إلى ذلك، يولي المركز اهتماماً خاصاً للسلامة الرقمية للنساء، من خلال مشاريع مثل «السلامة الرقمية للناشطات النسائيات والأعضاء المنتخبات في مجالس البلديات والمحافظات في المحافظات الجنوبية»، حيث يسعى لتعزيز أمان استخدام الإنترنت وحماية النساء من العنف الإلكتروني.

تجسد هذه الأنشطة التزام مركز قلعة الكرك للاستشارات والتدريب ببناء بيئة سياسية واجتماعية آمنة تدعم مشاركة النساء بفعالية وتكافح العنف ضدهن في جميع مراحله.

الملخص التنفيذي

يتناول هذا التقرير النهائي، الصادر عن مركز قلعة الكرك للاستشارات والتدريب، العنف ضد المرأة خلال الانتخابات النيابية الأردنية لعام 2024، حيث يركز على التحديات التي تواجه المرأة الأردنية خلال مشاركتها في العملية الانتخابية، سواء كمرشحة أو ناخبة.

يعالج التقرير أشكال العنف المتعددة التي تمارس ضد المرأة، بما يشمل العنف الجسدي، والنفسي، واللفظي، والاقتصادي، والإلكتروني، وتأثيرها السلبي على مشاركتها السياسية. ويهدف التقرير إلى تقديم صورة شاملة لهذه الظاهرة، وتحليل أسبابها، وتقديم توصيات عملية للحد منها، بما يعزز من مشاركة المرأة في الحياة السياسية، ويضمن بيئة انتخابية آمنة ومتكافئة.

رغم التحسينات التشريعية في الأردن التي تسعى إلى تعزيز دور المرأة في السياسة، لا تزال النساء يواجهن العديد من العراقيل التي تحول دون تحقيق مشاركة فعالة وكاملة في الانتخابات. هذه التحديات تمتد من القيم الثقافية والعشائرية التي تحد من استقلالية المرأة، وصولاً إلى العنف الانتخابي الذي يهدف إلى إضعاف دورها السياسي.

شكلت انتخابات مجلس النواب لعام 2024 اختباراً جديداً لقدرة المرأة الأردنية على كسر هذه الحواجز. فوفقاً للإحصاءات الرسمية، بلغ عدد المرشحات للانتخابات 195 مرشحة ضمن القوائم المحلية، منهن 170 مرشحة للمقاعد المخصصة للكوتا النسائية، بالإضافة إلى 187 مرشحة على القوائم العامة. ومع ذلك، واجهت هؤلاء النساء عقبات عديدة، انعكست في انسحاب بعضهن نتيجة للضغوط المجتمعية والمالية.

اعتمد التقرير على منهجية شاملة لرصد وتوثيق العنف الانتخابي ضد المرأة. وشملت عملية المراقبة مقابلات ميدانية مع 167 مرشحة من مختلف الدوائر الانتخابية، وتحليل الحملات الانتخابية للمرشحات على وسائل التواصل الاجتماعي، إلى جانب مراقبة الأجواء العامة في مراكز الاقتراع.

كما تمت متابعة صفحات المرشحات على منصات التواصل الاجتماعي وتحليل ما يزيد عن 3,427 منشوراً و 141,934 تعليقاً، لتقييم طبيعة التفاعل مع الحملات الانتخابية والتحديات التي واجهتها النساء إلكترونياً.

ومن خلال تحليل كافة البيانات التي تم جمعها، يتبين ما يلي:

أولاً: أشكال العنف الانتخابي

أظهرت النتائج أن النساء تعرضن لمجموعة واسعة من أشكال العنف الانتخابي، منها:

العنف النفسي والاجتماعي: تمثل في الضغوط العائلية والعشائرية لدفع النساء إلى الانسحاب من الترشح. أفادت 44.73٪ من المرشحات بتعرضهن لمثل هذه الضغوط، حيث تراوحت بين التهديدات المباشرة والإكراه الاجتماعي للحفاظ على وحدة العائلة والعشيرة.

العنف الإلكتروني: أظهرت النتائج أن 28.15٪ من التعليقات على صفحات المرشحات على وسائل التواصل الاجتماعي كانت مسيئة، وشملت تنمراً على المظهر، تشكيكاً في الجدارة، وانتقادات لاذعة بسبب الخلفية الاجتماعية أو السياسية.

العنف الاقتصادي: أشارت 60.48٪ من المرشحات إلى تحديات مالية كبيرة، من بينها نقص الدعم المالي من الأحزاب والعشائر، مما اضطر العديد منهن إلى الاعتماد على التمويل الشخصي أو الاقتراض.

العنف اللفظي: تمثل في الإساءات والتهديدات التي تلقتها النساء من خلال حملات تشويه متعمدة، سواء عبر الإنترنت أو في اللقاءات الميدانية.

ثانياً: التحديات المالية

شكلت التحديات المالية عائقاً رئيسياً أمام مشاركة النساء في الانتخابات. أوضحت العديد من المرشحات أن الدعم المالي من الأحزاب كان محدوداً للغاية، مما أجبرهن على تمويل حملاتهن بأنفسهن. كما أشار التقرير إلى انتشار ظاهرة المال الأسود وشراء الأصوات، مما جعل التنافس الانتخابي غير عادل، خاصة بالنسبة للنساء اللواتي يفتقرن إلى الموارد المالية الكافية.

ثالثاً: الأثر النفسي والاجتماعي

تعرضت النساء لضغوط نفسية هائلة نتيجة للتنمر والتمييز ضدهن بسبب كونهن نساء. أفادت مرشحات بتلقيهن تهديدات مباشرة من أفراد العائلة أو المجتمع العشائري، في حين أشارت أخريات إلى تعليقات سلبية تقلل من شأنهن وتصفهن بـ«الحشوات» في القوائم الانتخابية. مثل هذه الضغوط أثرت سلباً على ثقة النساء بأنفسهن، ودفعت بعضهن للتراجع عن الترشح.

رابعاً: دور وسائل التواصل الاجتماعي

برزت وسائل التواصل الاجتماعي كساحة رئيسية لممارسة العنف الانتخابي ضد المرأة. فقد تعرضت المرشحات لحملات تشهير منظمة، تضمنت نشر شائعات كاذبة، وتنمر مباشر على مظهرهن أو خلفياتهن الاجتماعية. كما لوحظ أن عدداً قليلاً فقط من المرشحات استطعن الرد على هذه التعليقات السلبية بطريقة فعالة، مما يعكس الحاجة إلى تدريبهن على كيفية التعامل مع التنمر الإلكتروني.

خامساً: محدودية دعم الأحزاب

أظهر التقرير أن الدعم الحزبي للمرشحات كان غير كافٍ. ورغم أن بعض الأحزاب قدمت وعوداً بدعم النساء، إلا أن العديد من المرشحات أفدن بأن الدعم كان محدوداً أو معدوماً، مما أثر على قدرتهن على إدارة حملات انتخابية فعالة.

وبناء على النتائج التي توصل إليها فريق البحث، أعد مركز قلعة الكرك للاستشارات والتدريب عدداً من التوصيات، وتالياً ملخصها:

تعزيز الوعي المجتمعي من خلال إطلاق حملات وطنية لتغيير الصورة النمطية لدور المرأة في السياسة، وكذلك إدراج موضوعات حول التمثيل السياسي للمرأة في المناهج الدراسية.
مكافحة المال الأسود والعنف الاقتصادي من خلال سن قوانين صارمة تجرم استخدام المال الأسود وشراء الأصوات.
حماية المرأة من العنف الانتخابي من خلال تطوير قوانين لحماية النساء من العنف الانتخابي، بما يشمل العنف اللفظي والإلكتروني والجسدي، بالإضافة إلى إنشاء وحدات خاصة لتلقي شكاوى المرشحات وتقديم الدعم القانوني والنفسي لهن.
دعم الأحزاب للمرأة من خلال إلزام الأحزاب بتخصيص نسب أكبر للنساء في قوائمها الانتخابية، وتقديم برامج تدريبية للمرشحات حول إدارة الحملات الانتخابية.
تحسين سياسات تسجيل القوائم الانتخابية من خلال تبسيط إجراءات تسجيل القوائم وضمان شموليتها، وكذلك مكافحة التمييز ضد المرأة في تشكيل القوائم الانتخابية.
تعزيز دور الإعلام من خلال التشجيع على تغطية إعلامية عادلة ومتوازنة للمرشحات، ومكافحة الأخبار الزائفة والشائعات التي تستهدف النساء.
إعادة النظر في تعريف العنف الانتخابي ضد المرأة الذي أقرته، الهيئة المستقلة للانتخاب وتوسيع مظلته ليشمل أفعال أكثر تعتبر من ضمن أشكال العنف الانتخابي ضد المرأة.

يؤكد التقرير أن العنف الانتخابي ضد المرأة لا يمثل فقط انتهاكاً لحقوقها السياسية، بل يشكل أيضاً تهديداً لشفافية ونزاهة العملية الديمقراطية في الأردن. إن تعزيز مشاركة المرأة في الانتخابات يتطلب التزاماً من جميع الأطراف، بما في ذلك الجهات الحكومية، الأحزاب السياسية، ومؤسسات المجتمع المدني.

يدعو مركز قلعة الكرك للاستشارات والتدريب إلى تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير لضمان بيئة انتخابية عادلة وشاملة، تسهم في بناء مجتمع أكثر تساوياً وعدلاً، يعكس التزام الأردن بقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان.

أهمية مراقبة العنف السياسي ضد المرأة

تعد مراقبة العنف السياسي ضد المرأة خلال الانتخابات من المهام الحيوية لضمان سير العملية الانتخابية بشكل ديمقراطي وشامل. فالعنف السياسي ضد المرأة هو أحد العقبات الكبرى التي تحول دون تحقيق التمثيل المتساوي والعدالة في المجتمع. فهو لا يؤثر فقط على مشاركة المرأة السياسية، بل يهدد أيضاً المبادئ الأساسية للديمقراطية والشفافية في الانتخابات. لذلك، من الضروري تكريس جهود منظمة لرصد هذه الظاهرة وفهم أبعادها المختلفة من أجل تطوير استراتيجيات فعالة لمكافحتها.

1

تطلب مراقبة العنف السياسي ضد المرأة فهماً دقيقاً لأشكاله المختلفة. فقد يتخذ هذا العنف أشكالاً متعددة مثل التهديدات اللفظية، أو الصورة النمطية في الإعلام، أو الإقصاء السياسي، أو حتى الاعتداءات الجسدية. كما يمكن أن يحدث هذا العنف على مستويات متعددة، سواءً كانت المرأة مرشحة، أو ناخبة، أو حتى كجزء من الفرق الانتخابية. ومن دون وجود آليات مراقبة فعالة، يصعب تحديد حجم هذه الانتهاكات وتوثيقها بشكل موثوق، مما يؤدي إلى استمرار هذه الممارسات وعدم محاسبة الجناة.

2

تساهم مراقبة العنف السياسي ضد المرأة في توفير بيانات موثوقة ودقيقة يمكن استخدامها لتطوير السياسات والإجراءات المناسبة لحمايتها. فمن خلال الرصد المستمر، يمكن للمؤسسات الحقوقية والجهات المعنية تقديم تقارير مبنية على الأدلة تبرز حجم المشكلة وتوصي بالتدخلات الملائمة. وهذا يتيح لصانعي السياسات فهم تأثير هذه الظاهرة واتخاذ قرارات قائمة على المعلومات الدقيقة لتحسين الحماية وضمان بيئة انتخابية آمنة للنساء.

3

تعمل مراقبة العنف السياسي ضد المرأة على تعزيز الوعي المجتمعي حول هذه القضية. فالرصد لا يقتصر فقط على توثيق الحالات، بل يلعب دوراً أساسياً في توعية المجتمع بأهمية حماية المرأة في الفضاء العام. ومن خلال نشر نتائج الرصد والتقارير المرتبطة به، يمكن تحفيز النقاش المجتمعي والسياسي حول هذه القضية وزيادة الضغط على الجهات المعنية لاتخاذ إجراءات فاعلة.

4

تضمن مراقبة العنف السياسي ضد المرأة الحفاظ على نزاهة الانتخابات. فالعنف الانتخابي، وخاصةً ضد النساء، يشكل خطراً كبيراً على مصداقية الانتخابات ويهدد العملية الديمقراطية بأكملها. وإذا لم تتم مواجهة هذه الظاهرة بشكل جاد، فقد تؤدي إلى تقليص مشاركة النساء في الحياة السياسية، مما يؤثر سلباً على التنوع والشمولية داخل العملية الانتخابية.

تمثل مراقبة العنف السياسي ضد المرأة خطوة أساسية نحو تحقيق بيئة سياسية تضمن التمثيل المتساوي والاحترام المتبادل بين الجنسين.

من خلال الجهود المشتركة بين مؤسسات المجتمع المدني، الجهات الحكومية، والمجتمع الدولي، يمكن تحقيق تقدم ملموس في الحد من هذه الظاهرة وحماية حقوق المرأة في المشاركة السياسية.

كان مركز قلعة الكرك للاستشارات والتدريب من أوائل المنظمات التي تنبهت إلى أهمية رصد ومتابعة العنف الانتخابي ضد المرأة وتسليط الضوء عليه. فقد نفذ المركز حملات مراقبة للعنف الانتخابي ضد المرأة خلال انتخابات مجلس النواب التاسع عشر عام 2020، وقدم تقريراً تفصيلياً يتناول الحالات التي تم رصدها وتوثيقها، داعياً الجهات ذات العلاقة إلى اتخاذ الخطوات اللازمة للتصدي لهذه الظاهرة، ووضع تعريف لهذا النوع من العنف.

بعد تقديم مركز قلعة الكرك للاستشارات والتدريب لتقرير تفصيلي حول حالات العنف الانتخابي ضد المرأة خلال انتخابات مجلس النواب التاسع عشر عام 2020، واعتماده توصيات عملية للتصدي لهذه الظاهرة، أخذت الهيئة المستقلة للانتخاب بالتوصيات المقدمة واستجابت لمعالجة القضايا المطروحة في التقرير، حيث أكد التقرير ضرورة الاعتراف بوجود مشكلة العنف الانتخابي ضد المرأة، الأمر الذي أخذت به الهيئة المستقلة للانتخاب من خلال إقرار التعريف الخاص بالعنف الانتخابي ضد المرأة وإجراءات تضمن حماية المرشحات والناخبات، وتوفير قنوات للشكاوى بآليات ميسرة وذات متابعة واضحة لضمان حماية فعّالة.

كما أوصى تقرير المركز بضرورة تبني سياسة لتعزيز المساواة بين الجنسين، تهدف إلى تحقيق توازنٍ حقيقي ضمن قرارات الهيئة وتعليماتها التنفيذية، مع استحداث آليات رقابية لمتابعة تنفيذ هذه السياسات، حيث عملت الهيئة على تطوير سياساتها بحيث تكون معززة لمبدأ المساواة بين الجنسين، وعلى سبيل المثال تم استحداث وحدة تمكين المرأة، وكذلك زيادة عدد النساء في لجان الانتخاب المشكَّلة في كل دائرة انتخابية.

كذلك أوصى تقرير المركز بضرورة ضمان شفافية العملية الانتخابية من خلال مراقبة الحملات الانتخابية، حيث عملت الهيئة على تعزيز دورها الرقابي خلال فترة الحملات الانتخابية من خلال انشاء خط ساخن لاستقبال الشكاوى مرتبط مباشرة مع مفوض من مجلس مفوضي الهيئة المستقلة للانتخاب، لتمكين جميع المرشحين والمرشحات من فرص متكافئة، خصوصاً في ضبط التجاوزات خلال فترة الحملات الانتخابية، بالإضافة إلى إصدار الهيئة لدليل إجراءات محددة للتعامل مع أي شكوى ترد الهيئة المستقلة للانتخاب.

كما أوصى تقرير مركز قلعة الكرك في 2020 بضرورة التركيز في بناء قدرات كوادر الهيئة المستقلة للانتخاب على مفهوم العنف ضد المرأة في الانتخابات وكيفية التعامل معه ومراقبته وخصوصاً في فترات الترشح وخلال الحملات الانتخابية ويوم الاقتراع، حيث عملت الهيئة على اعتمدت برامج تدريبية مكثفة تركز على مفهوم والعنف الانتخابي ضد المرأة، وكيفية مراقبته والتعامل معه. وشمل التدريب فرق الهيئة المسؤولة عن متابعة الحملات الانتخابية ويوم الاقتراع، مما يعزز فهمهم للتحديات التي تواجهها النساء في العملية الانتخابية واستعدادهم للتعامل معها.

واستكمالاً لجهود مركز قلعة الكرك الرامية إلى تعزيز البيئة الانتخابية الآمنة للمرأة الأردنية، وتحفيز مشاركتها الفاعلة في انتخابات مجلس النواب لعام 2024، أطلق المركز مشروع «مرصد العنف الإلكتروني ضد المرأة»، الذي يضم 15 جمعية ومؤسسة من جميع محافظات المملكة.

هدف مرصد العنف الإلكتروني ضد المرأة إلى عقد جلسات توعوية حول العنف الإلكتروني ضد المرأة وتقديم استراتيجيات لمكافحته وطرق التعامل معه، بالإضافة إلى استقبال الشكاوى عبر الخطوط الساخنة المعلنة للتبليغ عن حالات العنف الإلكتروني التي تتعرض لها النساء في جميع محافظات المملكة.

تعريف العنف الانتخابي ضد المرأة

عرفت الأمم المتحدة العنف ضد المرأة بأنه: «أي عمل من أعمال العنف القائم على النوع الاجتماعي ينتج عنه أو يحتمل أن ينتج عنه أذى أو معاناة جسدية أو جنسية أو نفسية للمرأة، بما في ذلك التهديدات بمثل هذه الأفعال أو الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواءً كان ذلك في الحياة العامة أو الخاصة.

وكما يبين تعريف الأمم المتحدة أن العنف ضد المرأة لا يقتصر على العنف الجسدي أو الجنسي. في حين أن الاعتداء الجسدي هو أكثر أشكال العنف بروزاً وأكثرها شيوعاً، إلا أن هناك إجماعاً دولياً متزايداً على أن العنف ضد المرأة هو أيضاً نفسي واقتصادي.

إن العنف ضد المرأة مشكلة معقدة ومتعددة الطبقات تتطلب استراتيجيات وتدخلات متعددة للتخفيف منها. ومع ذلك، فإن تأثيره على الانتخابات واضح، لأنه يحرم النساء من حقوقهن في المشاركة على قدم المساواة كمواطنات في العملية الديمقراطية. كما يتطلب التخفيف من العنف المرتبط بالانتخابات استراتيجيات لتوفير حقوق اقتصادية متساوية، وحماية ضحايا العنف المنزلي والأسري والانتخابي، وتوفير الموارد للنساء للمشاركة المستقلة في الحياة العامة.

أما عند الحديث عن العنف السياسي ضد النساء والفتيات، فهو يستهدف النساء لأنهن يطمحن إلى الانخراط في العمليات السياسية، مثل الترشح للمناصب، أو العمل كمسؤولات انتخابات، أو حضور أو تنفيذ حملات انتخابية. ويشمل العنف المرتبط بالانتخابات أيضاً أعمال الإكراه أو استخدام القوة أو التهديد للتأثير على خيارات التصويت للأفراد، والتي لها تأثير أكبر على النساء بسبب وضعهن المهمش والضعيف في مجتمعاتهن. ويمنع العنف ضد المرأة في الانتخابات النساء من ممارسة وإعمال حقوقهن السياسية.

العنف الانتخابي ضد المرأة (السياق الانتخابي الأردني): هو كل فعل أو امتناع عن فعل (مادي أو معنوي) يهدف مرتكبه لحرمان المرأة أو إعاقتها عن ممارسة أي حق أو عمل أو حرية من الحقوق والحريات المنصوص عليها في قانون الانتخاب ويكون قائماً على أساس الجنس.

يعتبر العنف، عنفاً انتخابياً ضد المرأة إذا توافرت العناصر الأساسية التالية:

الدافع

يجب أن يكون الهدف من وراء ارتكاب العنف هو التأثير على العملية الانتخابية أو نتائجها، بحيث يكون للعنف دافع متعلق بالانتخابات. هذا ما يميز العنف الانتخابي عن غيره من أشكال العنف.

قائم على أساس الجنس

يقع العنف الانتخابي على المرأة لأنها أنثى، ويكون أساس ارتكاب هذا العنف هو جنس الضحية. يشمل هذا العنف كل من: المرشحة، والناخبة، والمقترعة.

العنف المادي (الجسدي)

يشمل كل فعل ضار أو مسيء يمسّ السلامة الجسدية للمرأة أو حياتها، مثل الضرب، أو الجرح، أو الاحتجاز، أو التعذيب، أو القتل، بسبب ممارستها أو عدم ممارستها لحقها في الترشح أو الاقتراع، أو حملها على التصويت لشخص محدد أو منعها من التصويت لشخص محدد كما ورد في القانون.

العنف المعنوي (اللفظي)

يشمل كل لفظ مثل الذم، أو القدح، أو التحقير، أو التهديد، أو الحرمان من الحقوق والحريات المنصوص عليها في قانون الانتخاب لمجلس النواب، وغيرها من الأفعال أو الأقوال التي تنال من كرامة المرأة أو تهدف إلى تخويفها أو التحكم في ممارستها لحقها في الترشح أو الاقتراع.

العنف الاقتصادي

يشمل كل فعل أو امتناع عن فعل ذي طبيعة اقتصادية أو مالية يضر، أو من شأنه أن يضر، بالحقوق الاقتصادية للمرأة، مثل الاعتداء على المقر الانتخابي للمرشحة أو تمزيق اللوحات الدعائية الخاصة بها.

العنف الإلكتروني ضد المرأة (أو في الفضاء الافتراضي)

هو شكل من أشكال العنف الذي يحدث في بيئة الإنترنت، حيث تُستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مثل الهواتف المحمولة أو منصات التواصل الاجتماعي أو البريد الإلكتروني، في ارتكابه أو في زيادة حدته. يشمل هذا النوع من العنف مجموعة متنوعة من الأفعال، مثل الإساءة، أو التحرش الجنسي، أو التهديد، أو الابتزاز، أو التشهير، أو التدخل في الخصوصية الشخصية، أو الإزعاج الإلكتروني، أو التعرض للمرأة بالإذلال والتشويه، أو التحريض على الكراهية والتمييز، وكذلك التحريض على العنف ضد المرأة.

منهجية المراقبة

عمل فريق مركز قلعة الكرك للاستشارات والتدريب على مراقبة الفترة الممتدة من بداية الحملات الانتخابية ولغاية إعلان نتائج انتخابات مجلس النواب 2024، وهي الفترة ما بين 1 آب/أغسطس لغاية 12 أيلول/سبتمبر 2024م.

وتضمنت عملية المراقبة ما يلي:

- إجراء مقابلات مع السيدات المرشحات للانتخابات في مختلف الدوائر الانتخابية للمملكة وعددها 17 دائرة انتخابية.
- زيارة وحضور فعاليات الحملات الانتخابية للسيدات المرشحات للانتخابات.
- متابعة وسائل التواصل الاجتماعي والصفحات الخاصة بالسيدات المرشحات للانتخابات.
- مراقبة الأجواء العامة التي تمت فيها عملية الاقتراع وزيارة المراكز والغرف المخصصة للاقتراع.
- بالإضافة إلى الحوادث والانتهاكات التي حدثت خلال فترة المراقبة.

ولتنفيذ هذا المشروع عمل مركز قلعة الكرك على تدريب مجموعة متخصصة من الباحثات والباحثين في جميع الدوائر الانتخابية في المملكة وكان عددهم 18 شخص بما فيهم الفريق المسؤول عن إدارة والإشراف على تنفيذ هذا المشروع.

ولتنفيذ هذا البحث وعملية المراقبة، عمل فريق المركز على إعداد نماذج خاصة لكل جزء من أجزاء المشروع تتمحور حول العنف ضد المرأة في الانتخابات. وبعد الانتهاء من جمع المعلومات والبيانات من الميدان، عمل الفريق على تحليل هذه المعلومات والخروج بالنتائج الواردة في هذا التقرير، حيث تم جمع:

- 167 استمارة مقابلة مع مرشحات للانتخابات، حيث عمل الفريق على إجراء مقابلة على الأقل في أي قائمة تتضمن سيدات، في حين رفضت 8 مرشحات إجراء مقابلات مع الفريق.
- 3,427 منشوراً على صفحات التواصل الاجتماعي الخاصة بالسيدات المرشحات.

المرأة في انتخابات 2024

عمل فريق مركز قلعة الكرك على تحليل الأرقام التي صدرت عن الهيئة المستقلة للانتخاب فيما يتعلق بالنساء كمرشحات وناخبات ومشاركات في العملية الانتخابية، وتالياً نتائج عدد من المؤشرات التي تم اعتمادها للتحليل.

في انتخابات مجلس النواب لعام 2024، بلغ إجمالي عدد المرشحين والمرشحات على القوائم المحلية 954 مرشحاً ومرشحة، من بينهم 195 مرشحة، 170 منهن ترشحن للمقاعد المخصصة للنساء، وكذلك 759 مرشحاً من الذكور. توزعت هذه الترشحات على 174 قائمة محلية وكذلك 25 قائمة للدائرة العامة. أما على مستوى الدائرة العامة، فقد شملت القوائم 686 مرشحاً ومرشحة، بينهم 499 مرشحاً من الذكور وكذلك 187 مرشحة من الإناث.

ومع صدور القوائم النهائية للمرشحين والمرشحات، تبين انسحاب 17 مرشح ومرشحة، منهم 5 إناث موزعات على الدوائر الانتخابية التالية: الدائرة الأولى في محافظة العاصمة، دائرة محافظة البلقاء، دائرة بدو الوسط، دائرة محافظة المفرق، دائرة محافظة العقبة. وهذه الانسحابات أدت إلى شطب قائمتين بسبب انسحاب جميع المرشحين والمرشحات منها وهي قائمة الثبات في دائرة محافظة العقبة، وقائمة الإصلاح في دائرة بدو الوسط.

وعند تحليل القوائم النهائية للمرشحين والمرشحات يتبين:

أعداد القوائم في كل دائرة انتخابية وتوزيع المرشحين والمرشحات بينها

تضمنت دائرة محافظة الزرقاء أقل نسبة من المرشحات بالنسبة لعدد المرشحين والمرشحات الكلي في الدائرة وبنسبة 12.24٪، في حين كانت دائرة محافظة العقبة تتضمن أعلى نسبة للمرشحات مقارنة مع العدد الكلي للمرشحين والمرشحات في الدائرة وبواقع 34.78٪ في حين شكلت نسبة الإناث في الدائرة العامة 27.26٪.

الدائرة الانتخابية	عدد القوائم	عدد الإناث	نسبة الإناث	عدد الذكور	نسبة الذكور	مجموع المرشحين والمرشحات
الدائرة العامة	25	187	٪27.26	499	٪72.74	686
اربد الأولى	12	12	٪12.50	84	٪87.50	96
اربد الثانية	11	15	٪19.74	61	٪80.26	76
عجلون	7	9	٪34.62	17	٪65.38	26
جرش	9	10	٪27.78	26	٪72.22	36
المفرق	6	6	٪26.09	17	٪73.91	23
العاصمة الأولى	10	11	٪19.30	46	٪80.70	57
العاصمة الثانية	9	9	٪12.68	62	٪87.32	71
العاصمة الثالثة	13	15	٪21.13	56	٪78.87	71
الزرقاء	11	12	٪12.24	86	٪87.76	98
البلقاء	11	17	٪20.99	64	٪79.01	81
مادبا	10	9	٪23.08	30	٪76.92	39
الكرك	17	17	٪14.91	97	٪85.09	114
الطفيلة	11	12	٪30.00	28	٪70.0	40
معان	6	7	٪30.43	16	٪69.57	23
العقبة	8	8	٪34.78	15	٪65.22	23
بدو الشمال	7	7	٪33.33	14	٪66.67	21
بدو الوسط	9	9	٪33.33	18	٪66.67	27
بدو الجنوب	5	5	٪33.33	10	٪66.67	15
المجموع	**197**	**377**	**٪23.23**	**1,246**	**٪76.77**	**1,623**

أعداد المرشحات في القوائم الانتخابية المترشحة ضمن الدوائر المحلية

تضمنت القوائم التالية مرشحات إناث فقط، وهن:	قائمة الاتفاق في دائرة محافظة عجلون وعدد المرشحات هو 3.
	قائمة نشميات البلقاء في دائرة محافظة البلقاء وعدد المرشحات هو 7.
	قائمة الهمة في دائرة محافظة الطفيلة وعدد المرشحات 1.
وتضمنت القوائم التالية عدداً متساوياً من المرشحين والمرشحات، وهي:	قائمة باب الريان في الدائرة الثانية في محافظة اربد وعدد المرشحين 3 ذكور و 3 إناث.
	قائمة الاتحاد في دائرة محافظة الطفيلة وعدد المرشحين 2 ذكور و 2 إناث.
	قائمة نشامى المفرق في دائرة محافظة المفرق وعدد المرشحين 2 ذكور و 2 إناث.
	قائمة الرسالة في دائرة محافظة جرش وعدد المرشحين 2 ذكور و 2 إناث.
	قائمة الفزعة في دائرة محافظة معان وعدد المرشحين 2 ذكور و 2 إناث.
	قائمة النخلة في الدائرة الثالثة في محافظة العاصمة وعدد المرشحين ذكر وأنثى.
	قائمة شباب الوطن في دائرة محافظة العقبة وعدد المرشحين ذكر وأنثى.
	قائمة الكرامة في دائرة محافظة الكرك وعدد المرشحين ذكر وأنثى.
وتضمنت القوائم التالية أكثر من مرشحة في نفس القائمة، وهي:	قائمة الأمل في الدائرة الثانية في محافظة اربد وعدد المرشحات 3 من أصل 7.
	قائمة التجديد في الدائرة الأولى في محافظة العاصمة وعدد المرشحات 2 من أصل 6.
	قائمة الاتحاد في الدائرة الثالثة في محافظة العاصمة وعدد المرشحات 2 من أصل 6.
	قائمة غزة هاشم في الدائرة الثالثة في محافظة العاصمة وعدد المرشحات 2 من أصل 6.
	قائمة السلام في دائرة محافظة البلقاء وعدد المرشحات 2 من أصل 7.
	قائمة جبهة العمل الإسلامي في دائرة محافظة الزرقاء وعدد المرشحات 2 من أصل 9.
فيما لم تتضمن القوائم التالية أي مرشحة، وهي:	قائمة أبناء الحراثين في دائرة محافظة المفرق.
	قائمة جبهة العمل الإسلامي في دائرة محافظة مادبا.
	قائمة جبهة العمل الإسلامي في دائرة محافظة البلقاء.

كذلك تضمنت 152 قائمة أي ما نسبته 88.37٪ من مجمل القوائم مرشحة واحدة فقط.

الدائرة الانتخابية	عدد القوائم الإجمالي	عدد القوائم التي تضمنت سيدة واحدة	النسبة
اربد الأولى	12	12	٪100.00
اربد الثانية	11	9	٪81.82
عجلون	7	6	٪85.71
جرش	9	8	٪88.89
المفرق	6	4	٪66.67
العاصمة الأولى	10	9	٪90.00
العاصمة الثانية	9	9	٪100.00
العاصمة الثالثة	13	10	٪76.92
الزرقاء	11	10	٪90.91
البلقاء	11	8	٪72.73
مادبا	10	9	٪90.00
الكرك	17	16	٪94.12
الطفيلة	11	9	٪81.82
معان	6	5	٪83.33
العقبة	8	7	٪87.50
بدو الشمال	7	7	٪100.00
بدو الوسط	9	9	٪100.00
بدو الجنوب	5	5	٪100.00
المجموع	172	152	٪88.37

أعداد المرشحات في القوائم الانتخابية المترشحة ضمن الدائرة العامة

تضمنت القوائم المترشحة على الدائرة العامة عدداً من المرشحات، حيث كانت قائمة حزب النهضة والعمال الديمقراطي تتضمن أقل عدد من السيدات بنسبة 16.67٪ بواقع مرشحتين فقط، بينما تضمنت قائمة النهج الجديد أعلى نسبة من السيدات بواقع 45.83٪ أي 11 مرشحة من أصل 24 مرشح ومرشحة في القائمة، كما يلي:

اسم القائمة	الإناث		الذكور		المجموع
	عدد المرشحين	نسبة الإناث	عدد المرشحين	نسبة الذكور	
الاتحاد الوطني	10	٪26.32	28	٪73.68	38
البناء الوطني	7	٪35.00	13	٪65.00	20
التحالف القومي الديمقراطي الأردني	11	٪27.50	29	٪72.50	40
الشورى الأردني	6	٪31.58	13	٪68.42	19
الميثاق	10	٪25.00	30	٪75.00	40
الوطني الإسلامي	10	٪27.78	26	٪72.22	36
الوفاء الوطني	4	٪23.53	13	٪76.47	17
تحالف التيار الديمقراطي	7	٪25.00	21	٪75.00	28
تحالف الوحدويون والوطني الدستوري	8	٪33.33	16	٪66.67	24
تحالف حزب نماء وحزب العمل	9	٪23.08	30	٪76.92	39
تحالف قائمة النهوض	5	٪20.83	19	٪79.17	24
جبهة العمل الإسلامي	7	٪18.42	31	٪81.58	38
حزب إرادة	12	٪30.00	28	٪70.00	40
حزب البناء والعمل	4	٪22.22	14	٪77.78	18
حزب التنمية الوطني	6	٪30.00	14	٪70.00	20
حزب العدالة والإصلاح	6	٪24.00	19	٪76.00	25
حزب العمال	6	٪27.27	16	٪72.73	22
حزب المستقبل والحياة الأردني	4	٪23.53	13	٪76.47	17
حزب النهضة والعمال الديمقراطي	2	٪16.67	10	٪83.33	12
حزب تقدم	14	٪35.00	26	٪65.00	40
حزب رؤية	7	٪29.17	17	٪70.83	24
حزب عزم	10	٪31.25	22	٪68.75	32
طريقنا - الحزب الشيوعي الأردني	4	٪21.05	15	٪78.95	19
قائمة الأرض المباركة	7	٪23.33	23	٪76.67	30
قائمة النهج الجديد	11	٪45.83	13	٪54.17	24
المجموع	**187**	**٪27.26**	**499**	**٪72.74**	**686**

كانت قائمة واحدة فقط تتضمن سيدة على رأس القائمة وهي قائمة حزب إرادة، فيما كانت سيدة في الترتيب الثاني في 3 قوائم وهي قائمة البناء الوطني وقائمة حزب البناء والعمل وقائمة حزب عزم، أما باقي القوائم وعددها 21 قائمة التزمت فقط بما هو وارد في نص قانون الانتخاب.

اسم القائمة	ترتيب السيدات في القائمة											المجموع
	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	أكثر من 10	
الاتحاد الوطني			1		1	1				1	6	10
البناء الوطني		1				1	1				4	7
التحالف القومي الديمقراطي الأردني			1			1			1		8	11
الشورى الأردني			1	1							4	6
الميثاق			1			1				1	7	10
الوطني الإسلامي			1			1				1	7	10
الوفاء الوطني			1			1					2	4
تحالف التيار الديمقراطي			1			1				1	4	7
تحالف الوحدويون والوطني الدستوري			1		1	1		1			4	8
تحالف حزب نماء وحزب العمل			1			1					7	9
تحالف قائمة النهوض			1			1		1			2	5
جبهة العمل الإسلامي			1			1			1		4	7
حزب إرادة	1					1		1			9	12
حزب البناء والعمل		1			1			1	1		0	4
حزب التنمية الوطني			1			1					4	6
حزب العدالة والإصلاح			1			1					4	6
حزب العمال			1			1					4	6
حزب المستقبل والحياة الأردني			1			1					2	4
حزب النهضة والعمال الديمقراطي			1			1					0	2
حزب تقدم			1			1				1	11	14
حزب رؤية			1	1					1	1	3	7
حزب عزم		1		1	1	1					6	10
طريقنا - الحزب الشيوعي الأردني			1			1	1				1	4
قائمة الأرض المباركة			1			1			1		4	7
قائمة النهج الجديد			1		1	1					8	11
المجموع	**1**	**3**	**21**	**3**	**5**	**22**	**2**	**4**	**5**	**6**	**115**	**187**

نسبة الأصوات التي حصلت عليها المرشحات ضمن الدوائر المحلية

فيما يتعلق بنسبة الأصوات التي حصلت عليها المرشحات من مجموع الأصوات التي حصلت عليها قوائمهن، فقد حصلت 46 مرشحة من أصل 169 مرشحة على نسبة أصوات تتراوح ما بين 5٪ و 50٪. في حين حصلت فقط 5 مرشحات على نسبة أصوات تجاوزت 90٪ من مجمل الأصوات التي حصلت عليها قوائمهن.

نسبة الأصوات التي حصلت عليها المرشحات من مجموع الأصوات التي حصلت عليها القائمة	عدد المرشحات
٪5.00 - ٪9.99	2
٪10.00 - ٪19.99	0
٪20.00 - ٪29.99	4
٪30.00 - ٪39.99	13
٪40.00 - ٪49.99	27
٪50.00 - ٪59.99	35
٪60.00 - ٪69.99	29
٪70.00 - ٪79.99	37
٪80.00 - ٪89.99	17
٪90.00 - ٪99.99	5
المجموع	**169**

وعند مقارنة نسبة الأصوات التي حصلت عليها أعلى مرشحة في القائمة مع أعلى الأصوات التي حصل عليها ذكر في نفس القائمة يتبين أن:

- 81 مرشحة في القوائم المحلية حصلن على نسبة أصوات أعلى من الرجال في نفس القائمة من أصل 166 قائمة فيها ذكور وإناث، أي ما نسبته 48.80٪.
- 84 مرشحة في القوائم المحلية حصلن على نسبة أصوات أقل من الرجال في نفس القائمة من أصل 166 قائمة فيها ذكور وإناث، أي ما نسبته 51.20٪.
- تساوت قائمة واحدة بنسبة الأصوات التي حصلت عليها المرشحة مقارنة مع نسبة الأصوات التي حصل عليها المرشح.

أما عن التباين بين نسبة الأصوات التي حصلت عليها أعلى مرشحة في القائمة مع نسبة الأصوات التي حصل عليها أعلى مرشح في القائمة، فكان التوزيع كما يلي:

النسبة	فرق الأصوات بين أعلى سيدة وأعلى رجل في القائمة
٪0 - ٪4.99	39
٪5.00 - ٪9.99	37
٪10.00 - ٪19.99	61
٪20.00 - ٪29.99	17
٪30.00 - ٪39.99	6
٪40.00 - ٪49.99	4
٪50.00 - ٪59.99	2
المجموع	**166**

هذا التوزيع يشير إلى وجود تباين واضح في الفروق بين النسب التي حصلت عليها أعلى مرشحة وأعلى مرشح في القوائم الانتخابية. تحليل هذا التوزيع يمكن أن يقدم مؤشرات مهمة حول الديناميكيات المتعلقة بمشاركة النساء والرجال في الانتخابات، ويشير إلى النقاط التالية:

النسبة الأكبر من الفروق (٠٪ - ١٩.٩٩٪):

أكثر من ٨٠٪ من الحالات (137 من 166) تقع ضمن هذه النسبة. ويدل ذلك على أن الفرق بين أعلى مرشحة وأعلى مرشح في معظم القوائم ضئيل نسبياً.يمكن تفسير ذلك بأهمية وجود النساء في القوائم وحصول هذه القوائم على عدد أكبر من الأصوات.

النسب المتوسطة (٢٠.٠٠٪ - ٣٩.٩٩٪):

يتضح التباين في 23 حالة (17+6) من الحالات. وهذه النسبة تمثل فجوة أكثر وضوحاً لصالح إما الرجل أو المرأة، وقد تعكس حالات ضعف أو قوة في حملة أحد الطرفين في سياقات معينة.

النسب العالية (٤٠.٠٠٪ - ٥٩.٩٩٪):

هي الأقل شيوعاً (6 حالات فقط). ويشير ذلك إلى أن الفجوات الكبيرة بين النساء والرجال في التمثيل هي استثناء وليست القاعدة.

ترتيب المرشحات والمرشحين ضمن قوائمهن

تم استثناء القوائم التي تضمنت فقط مرشحات لغايات إعداد هذه الإحصائية، حيث كان ترتيب المرشحات ضمن قوائمهن كما يلي:

ترتيب	الإناث		الذكور		المجموع
	العدد	نسبة الإناث	العدد	نسبة الذكور	
1	82	٪48.24	88	٪51.76	170
2	75	٪44.38	94	٪55.62	169
3	10	٪6.06	155	٪93.94	165
4	5	٪3.76	128	٪96.24	133
5	1	٪1.16	85	٪98.84	86
6	4	٪4.76	80	٪95.24	84
7	2	٪3.28	59	٪96.72	61
المجموع	**179**	**٪20.62**	**689**	**٪79.38**	**868**

مقابلات مرشحات انتخابات مجلس النواب 2024

عمل فريق المشروع منذ بدء فترة الحملات الانتخابية على إجراء مقابلات مع المرشحات لانتخابات مجلس النواب 2024، حيث تم إعداد استمارة خاصة بالبحث حول العنف ضد المرأة في العملية الانتخابية وتم تدريب فريق البحث على مدار يومي عمل على آلية إجراء هذا البحث الميداني الذي نفذ خلال الفترة ما بين ما بين 15 آب/أغسطس لغاية 4 أيلول/سبتمبر 2024م.

وشملت استمارة البحث عدد من الجوانب المتعلقة بالمعلومات العامة عن المرشحة وعن آلية ترشحها للانتخابات وطبيعة الحملة التي تقوم بها والمشاكل والصعوبات التي تواجهها كمرشحة، بالإضافة إلى العنف الذي تعرضت له خلال فترة الانتخابات.

تم إجراء 167 مقابلة مع مرشحات للانتخابات النيابية 2024، في 17 دائرة انتخابية، وكانت نتائج الدراسة كما يلي:

المعلومات الأساسية للمرشحات

توزعت المرشحات اللاتي تمت مقابلتهن على مختلف محافظات المملكة كما يلي:

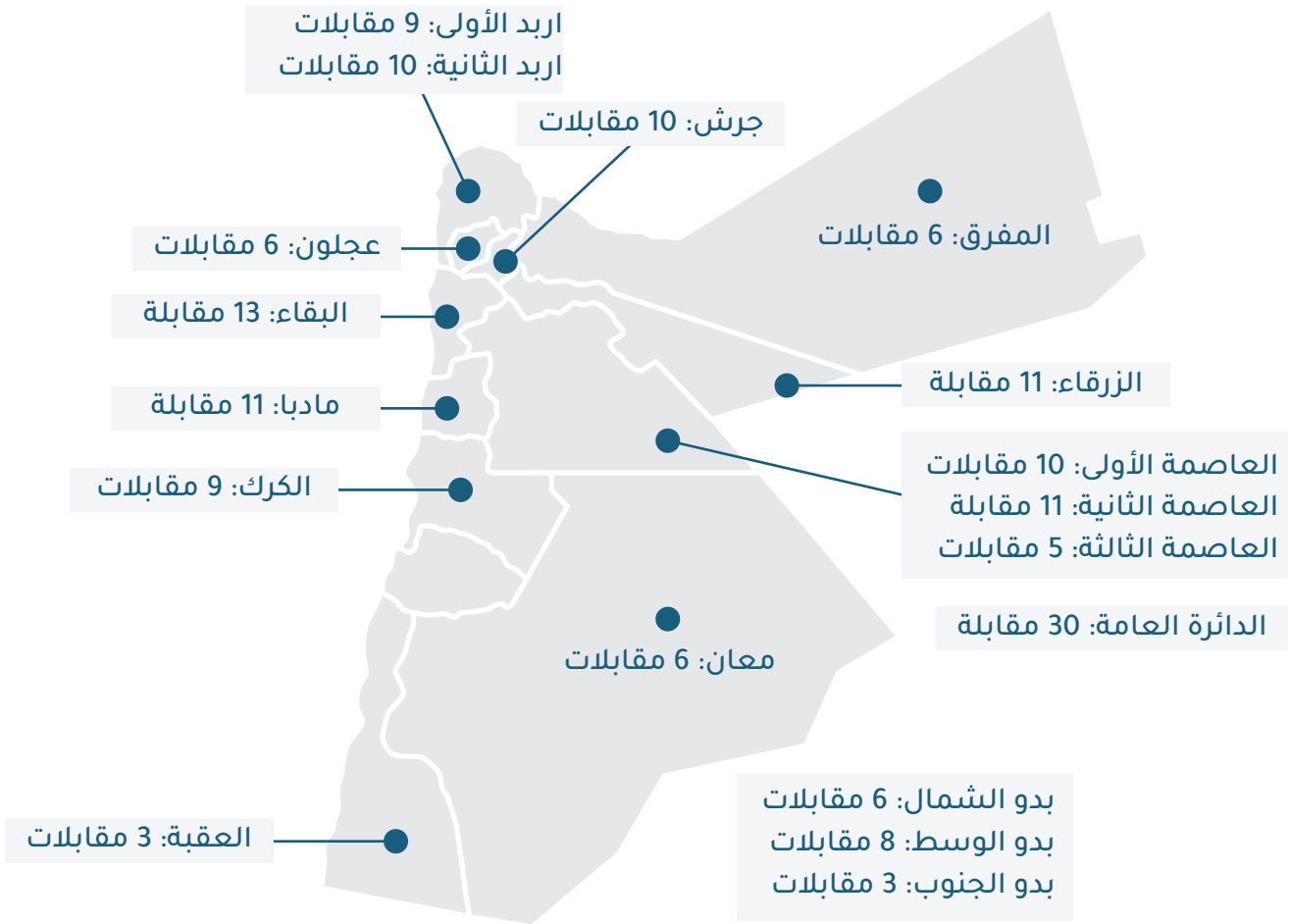

وتوزعت الحالة الاجتماعية للمرشحات اللاتي تمت مقابلتهن كما يلي:

الحالة الاجتماعية	العدد	النسبة
متزوجة	108	٪64.67
عزباء	28	٪16.77
مطلقة	23	٪13.77
أرملة	8	٪4.79
المجموع	**167**	**٪100.00**

وتوزع المستوى التعليمي للمرشحات اللاتي تمت مقابلتهن كما يلي:

المستوى التعليمي	العدد	النسبة
ماجستير فأعلى	59	٪35.33
بكالوريوس	68	٪40.72
دبلوم	28	٪16.77
ثانوي	11	٪6.59
أقل من ثانوي	1	٪0.60
المجموع	**167**	**٪100.00**

أما فيما يتعلق بمهنة المرشحات اللاتي تمت مقابلتهن قبل خوض انتخابات 2024، فتوزعت كما يلي:

المهنة قبل الترشح	العدد	النسبة
موظفة قطاع خاص	69	٪41.32
موظفة قطاع عام	62	٪37.13
سيدة أعمال	28	٪16.77
لا تعمل	8	٪4.79
المجموع	**167**	**٪100.00**

القاعدة الانتخابية والانتماء الحزبي

عند سؤال المرشحات حول القاعدة التي تعتمد عليها في الترشح للانتخابات، فتوزعت الإجابات كما يلي:

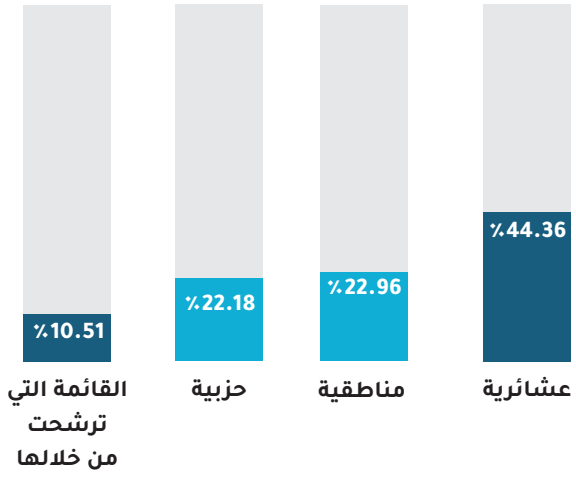

أما عن انتماء المرشحات الحزبي، فصرحت المرشحات اللاتي تمت مقابلتهن ما يلي:

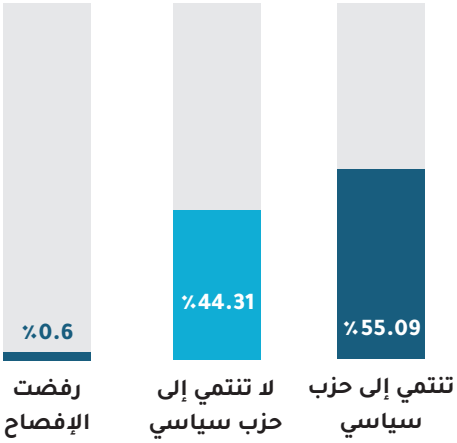

وصرحت المرشحات اللاتي تمت مقابلتهن أن (120 سيدة) 71.86٪ منهن لم يسبق لهن الترشح في أي انتخابات برلمانية أو محلية سابقة، فيما كانت (47 سيدة) 28.14٪ منهن قد سبق لهن الترشح في انتخابات سابقة.

عند سؤال المرشحات لأول مرة، واللاتي يشكلن ما نسبته 71.86٪، عن رد فعل العائلة والأقارب على قرار الترشح، أفادت 83.33٪ منهن أن رد الفعل كان إيجابياً ومشجعاً لهن على خوض هذه التجربة. يعطينا ذلك مؤشراً على أن السيدات اللواتي يواجهن رفضاً من العائلة والأقارب قد يتراجعن عن فكرة الترشح، حيث يعتقدن أن دعم الأقارب أساسي لممارسة حقهن في الترشح. ويبدو أن هذا الدعم غالباً ما يأتي إذا كانت فرصة العائلة أو العشيرة ضعيفة في الحصول على مقعد من خلال التنافس، مما يجعلها تلجأ إلى تمثيلها عبر الكوتا.

في المقابل، وصفت 10.00٪ من المرشحات رد فعل العائلة بأنه محايد، بينما أفادت 6.67٪ من المرشحات أن رد الفعل كان سلبياً على قرار الترشح، حيث أشارت بعض المرشحات إلى أن العشيرة لم تكن مؤيدة لترشحهن، خاصة في حالات عدم إشراك النساء في اجتماعات العائلة أو التصويت خلال الإجماعات العشائرية. كما واجهن معارضة قوية من بعض أفراد العائلة، إذ تلقين انتقادات علنية على وسائل التواصل الاجتماعي حول عدم وجود إجماع عائلي، كما واجهت بعضهن رفضاً اجتماعياً لكونهن غير محجبات، إضافة إلى تخوف الأهل عليهن من التنمر والتهديدات.

من جانب آخر، كانت هناك معارضة لبعض المرشحات بسبب كونهن نساء، حيث رأى البعض أن الترشح يتطلب لقاءات متعددة مع الرجال وقد يعرضهن لمسؤوليات كبيرة وأحاديث سلبية، خاصة وأن المرأة في بعض الحالات لا يُنظر إليها كقيادية، وإنما كداعم فقط للعائلة. وأوضحت بعض المرشحات أنهن قررن خوض هذه التجربة رغم المعوقات، مستندات إلى كونهن ناشطات اجتماعياً ويتمتعن بشعبية واسعة، بفضل خدمة المجتمع وتواصلهن الواسع مع المواطنين والمواطنات من خلال أعمالهن وعلاقاتهن المتعددة.

وسائل التواصل الاجتماعي

عند سؤال المرشحات اللاتي تمت مقابلتهن عن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، حصد فيسبوك على أعلى نسبة استخدام من قبل المرشحات بنسبة 68.33٪، فيما لم تستخدم مرشحتين فقط أي من مواقع التواصل الاجتماعي، وتوزعت الإجابات كما يلي:

النوع	عدد المرشحات التي تستخدم الوسيلة	النسبة
فيسبوك	164	٪68.33
انستغرام	32	٪13.33
واتساب	25	٪10.42
تويتر	9	٪3.75
سناب شات	4	٪1.67
تيكتوك	3	٪1.25
لا تستخدم وسائل تواصل اجتماعي	2	٪0.83
يوتيوب	1	٪0.42

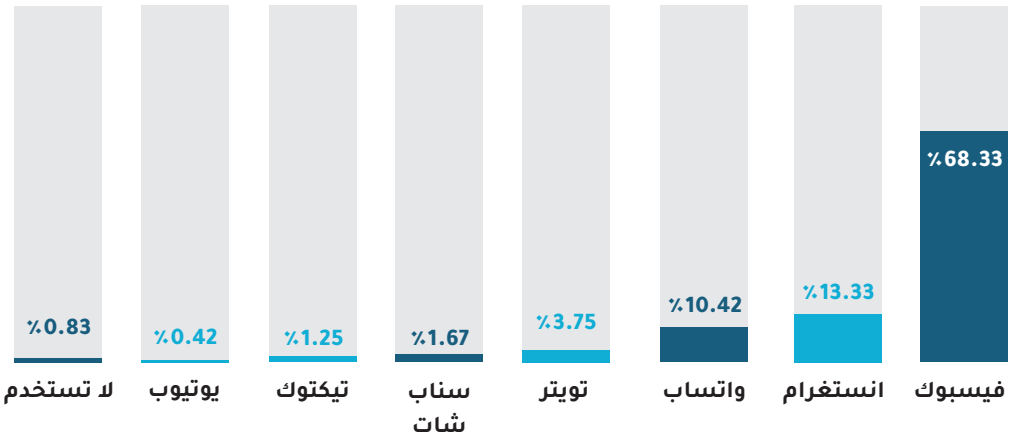

عملية تسجيل القوائم الانتخابية

تم سؤال المرشحات اللواتي تمت مقابلتهن عن تقييمهن لعملية تسجيل القوائم الانتخابية التي تمت خلال الفترة الواقعة ما بين 30 تموز/يوليو ولغاية 1 آب/أغسطس 2024، حيث أشارت 42.51 منهن إلى أنها كانت ممتازة، فيما قيمت 49.10٪ من المرشحات عملية التسجيل على أنها جيدة إلى جيدة جداً، فيما قيَّمت 8.38٪ من المرشحات إلى أنها كانت سيئة إلى سيئة جداً بسبب المشاكل والصعوبات التي واجهتهن خلال عملية التسجيل. وقد شملت هذه الصعوبات عدة جوانب، منها تأخير في تسليم الأوراق وتعطل الأجهزة المستخدمة، مما زاد من التعقيدات الإدارية وأبطأ إجراءات التسجيل. بالإضافة إلى ذلك، واجهت أخريات مشكلات في تحقيق الشروط المطلوبة، مثل إعداد تفويض وموازنة وحساب بنكي، والتي اعتبرنها مرهقة وغير ضرورية.

كيف تقيمين عملية تسجيل القوائم الانتخابية التي تمت خلال الأيام الماضية؟

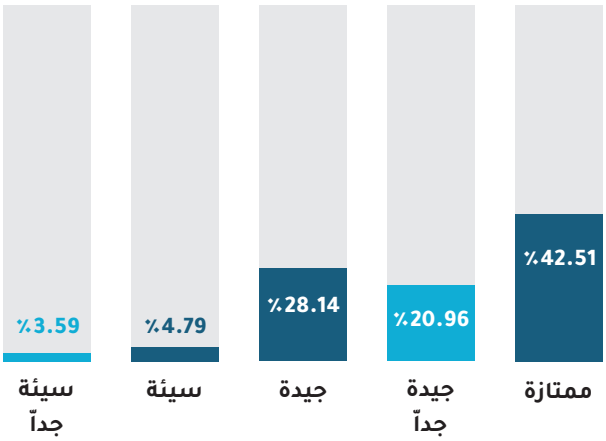

وعند سؤال المرشحات اللاتي تمت مقابلتهن في حال تعرضن (أو أي من باقي المرشحات في القائمة) لأي نوع من أنواع العنف الانتخابي خلال عملية تسجيل القوائم، أفادت 16.17٪ منهن بتعرضهن لأنواع مختلفة من العنف الانتخابي والمضايقات أثناء فترة تسجيل القوائم الانتخابية.

هل تعرضت (أو أي من باقي المرشحات في القائمة) لأي نوع من أنواع العنف الانتخابي خلال عملية تسجيل القوائم؟

تباينت أشكال العنف بين التهديدات اللفظية والاعتداءات الجسدية، بالإضافة إلى المضايقات على وسائل التواصل الاجتماعي والضغوط العائلية والاجتماعية. وفيما يلي ملخصاً لأهم مظاهر العنف الانتخابي:

- **التهديدات والاعتداءات الجسدية:** أشارت إحدى المرشحات من عجلون إلى تعرضها للتهديدات اللفظية، مثل «إذا لم تنسحبي رح يصير عليك مشاكل»، بالإضافة إلى تعرضها لاعتداء من قبل أفراد من عائلتها بدعوى حمايتها من المخاطر المحتملة.

- **التنميط والتمييز:** تعرضت مرشحات للتمييز بسبب كونهن نساء أو المظهر الخارجي. في البلقاء، أفادت مرشحة بأنها وُصفت بعدم الكفاءة لأنها امرأة غير محجبة، وتُقيّم بناءً على شكلها وليس أفكارها أو إنجازاتها. كما واجهت مرشحة أخرى من العاصمة الثالثة اعتراضاً داخل القائمة لأسباب مناطقية، حيث لم يرغب أحد أعضاء القائمة بوجودها، لكن بقية أعضاء القائمة دعموها.

- **التمييز وضغوط اجتماعية:** واجهت مرشحات من العاصمة الأولى والدائرة العامة تحديات كبيرة بسبب التمييز الاجتماعي والعشائري. ذكرت مرشحة أنها واجهت رفضاً داخل العشيرة لتوليها دوراً قيادياً كامرأة. وفي الدائرة العامة، تحدثت إحدى المرشحات عن تمييز على أساس المنطقة الجغرافية، حيث واجهت عنصرية من الحزب الذي تنتمي إليه لكونها من الجنوب، وشعرت بأنها «مهمشة للغاية»، حيث تم تسليط الضوء على مرشحة أخرى من نفس الحزب، بينما لم يتم نشر مشاركاتها وتصريحاتها خلال اللقاءات العامة.

- **الضغط والتهديد للانسحاب:** في الزرقاء ومادبا، تعرضت مرشحات للضغط من قبل أطراف عائلية واجتماعية بهدف الانسحاب من الترشح، سواءً لدعم مرشحين ذكور من نفس العائلة أو للحفاظ على وحدة العشيرة. ذكرت إحدى المرشحات أن الأهل حاولوا إقناعها بعدم الترشح حتى لا تؤثر سلباً على مرشح ذكر من العائلة.

- **الإساءات على وسائل التواصل الاجتماعي:** تعرضت العديد من المرشحات لإساءات وتشويه سمعة على وسائل التواصل الاجتماعي. ففي العاصمة الأولى، أُسيء لإحدى المرشحات بسبب ارتدائها الخمار، واضطرت الهيئة الانتخابية لإلزامها بإظهار صورتها في دفتر الانتخاب بدونه، مما أثر سلباً عليها نفسياً.

- **تشويه السمعة وتمزيق الصور الدعائية:** أبلغت العديد من المرشحات في مختلف الدوائر الانتخابية عن تمزيق صورهن الانتخابية والتشكيك في قدراتهن المالية للترشح، إلى جانب نشر إشاعات مغرضة حول عدم جديتهن.

- **التمييز والتقليل من دور المرأة:** عبّرت مرشحة من الدائرة العامة عن الإحباط من النظرة الدونية تجاه النساء في العملية الانتخابية، حيث يُنظر إليهن كـ«حشوات» لا قيمة لهن في القوائم الانتخابية، ويُطلب منهن الحصول على موافقة العائلة كشرط للترشح، وكأنهن ملزمات باتباع تعليمات تقيد دورهن في المجتمع.

- **التدخلات والضغوط من القوى السياسية:** في جرش، تعرضت مرشحة للتدقيق والضغط غير المبرر من قوى سياسية بسبب ترشحها ضمن قائمة محلية، مما جعلها تشعر بأن هناك تمييزاً سياسياً تجاهها.

- **الإساءة لأسباب اجتماعية:** في إربد والمفرق، تعرضت مرشحات لضغوط من قوائم منافسة، وشهدن محاولات للتحريض ضدهن، وتعرضن للاستهزاء لاعتبارات تتعلق بمؤهلاتهن أو مواقفهن السياسية.

توضح هذه الشهادات حجم التحديات والعقبات التي تواجهها المرشحات في بيئة انتخابية تحكمها القيم العشائرية والعادات الاجتماعية، والتي تقلل من فرص مشاركة المرأة وتحد من مساهمتها الفاعلة في الحياة السياسية.

خلال عملية تسجيل القوائم الانتخابية، واجهت 11.98٪ من المرشحات مشكلات وتحديات متنوعة، تراوحت بين العقبات الإدارية، وقضايا التمييز، وضغوط اجتماعية وعائلية.

هل واجهت القائمة أي مشاكل خلال عملية تسجيل القائمة التي تنتمين لها؟

وفيما يلي ملخصاً لأبرز هذه المشكلات:

- **التأخير والعقبات الإدارية:** أشارت بعض المرشحات من عجلون وجرش إلى أن عملية التسجيل كانت بطيئة وغير سلسة، حيث واجهن تأخيراً في تسليم الأوراق وتعطل الأجهزة المستخدمة، بالإضافة إلى تدقيق شديد من الجهات المشرفة على تسجيل القوائم الانتخابية، مما أدى إلى تعقيد إجراءات التسجيل.

- **عدم الاستقرار في القوائم:** ذكرت مرشحات من البلقاء ومادبا صعوبة العثور على قائمة للانضمام إليها، حيث تعرضن للاستبعاد المفاجئ من قوائم أو تم تغييرها بأخرى دون إشعار. وأوضحت مرشحة من مادبا صعوبة تحديد القائمة الأنسب بسبب التحديات في تحليل القوائم وقوتها ومدى ملاءمتها.

- **ضعف الدعم المالي والحزبي:** في الزرقاء، واجهت مرشحة مشكلات بسبب ضعف التمويل وعدم تقديم الحزب أي دعم مادي لها، ما أضاف عبئاً كبيراً على حملتها الانتخابية. بالإضافة إلى ذلك، أشارت مرشحة إلى تأثير «المال الأسود» المستخدم من قبل بعض الأطراف لثني المرشحين الآخرين عن الترشح.

- **عقبات خاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة:** من العاصمة الأولى، ذكرت إحدى مرشحة من ذوي الإعاقة أنها واجهت صعوبة في الوصول إلى موقع الهيئة، حيث لم يكن المكان مهيأ لاستقبالها.

- **التحديات المتعلقة بتسجيل القوائم العشائرية:** أوضحت بعض المرشحات من مادبا والعاصمة الأولى أن العقبات تمحورت حول تحديات عشائرية بحتة، حيث يعتمد تشكيل القوائم على البنية العشائرية والأصوات المتاحة، وهو ما جعل بعض العشائر ترفض أن تمثلها امرأة.

- **متطلبات التسجيل المعقدة:** في بدو الجنوب، واجهت المرشحات طلبات معقدة مثل تقديم تفويض وموازنة وحساب بنكي، مما زاد من صعوبة التسجيل، واعتبرنها شروطاً غير ضرورية ومعيقة.

- **الضغوط للتخلي عن الترشح:** ذكرت بعض المرشحات من إربد أنهن واجهن ضغوطاً من أطراف أخرى للانسحاب من القوائم الانتخابية، حيث قيل لهن إنه لا فائدة من الترشح، وطلب منهن التخلي عن المنافسة لصالح المرشحين الآخرين، لكنهن أصبحن أكثر إصراراً على الترشح بعد هذه المواقف.

تظهر هذه التحديات حجم الصعوبات التي تواجهها المرشحات، بدءاً من العقبات الإدارية والتمييز الاجتماعي وصولاً إلى الضغوط العائلية والعشائرية. ورغم هذه التحديات، استمرت العديد من المرشحات في المضي قدماً في حملاتهن، متجاوزات الضغوطات التي تهدد مشاركتهن الفاعلة في الانتخابات.

أما فيما يتعلق بتعرض المرشحات لانتخابات 2024 لأي ضغوطات لعدم الترشح، أفادت 44.73٪ منهن بتعرضهن لضغوطات متنوعة للتخلي عن الترشح.

هل تعرضت (أو أي من باقي المرشحات في القائمة) لأي ضغوطات لعدم الترشح؟

تباينت هذه الضغوطات بين الضغوط العائلية والعشائرية، وتقديم عروض مالية، وضغوط من مرشحين منافسين وجهات أخرى. فيما يلي ملخصاً لأبرز هذه الضغوطات التي واجهتها المرشحات:

- **الضغوطات العائلية والعشائرية:** كانت من أبرز التحديات التي واجهت المرشحات، حيث تعرض العديد منهن لضغوط قوية من أفراد عائلاتهن وعشائرهن بهدف دفعهن للتراجع عن الترشح. شكلت هذه الضغوط جزءاً كبيراً من تجاربهن، إذ وجدت بعض المرشحات أنفسهن في مواجهة مباشرة مع العائلة والمجتمع.

  على سبيل المثال، أفادت مرشحة من محافظة الكرك بأنها تعرضت لضغط شديد من خلال «جاهات» أرسلت إلى زوجها وأفراد عائلتها لإقناعها بالتراجع عن ترشحها، معتبرين أن المرأة لا ينبغي لها أن تشارك في هذا المجال. وذكرت أن زوجها طلب منها الانسحاب من السباق الانتخابي، وهددها بالطلاق إذا لم تستجب، حيث كان يؤمن بأن حفاظها على وحدة العائلة أهم من دخولها الساحة السياسية.

  في العاصمة الأولى، واجهت مرشحة أخرى مكالمات متكررة من أقارب مرشح آخر لمحاولة إقناعها بالانسحاب لإفساح المجال له، حيث بدا أن هذه الضغوط كانت جزءاً من جهود منظمة لدعم رجل العائلة بدلاً منها. كما ذكرت إحدى السيدات من جنوب الأردن أنها منعت من الترشح بسبب صفقة بين عشيرتها وعشيرة أخرى، بتقسيم المقاعد بين العشيرتين من حيث مقعد الكوتا ومقعد التنافس.

- **النظام الانتخابي المعتمد:** تعرضت الكثير من المرشحات لضغوطات عائلية وعشائرية بسبب النظام الانتخابي المعتمد في الدوائر المحلية، حيث فرض النظام الانتخابي على النساء الاختيار بين مقاعد التنافس والكوتا، كذلك في حال وجود أنثى وذكر من نفس العشيرة في قائمتين مختلفتين، هذا يؤدي إلى تقليل فرص الإناث وزيادة الضغوط العائلية والعشائرية عليهن للانسحاب لصالح المرشحين الذكور.

- **الضغوط المالية والعروض:** واجهة بعض المرشحات كوسيلة للضغط عليهن ودفعهن للتراجع عن الترشح من خلال عروض مالية مغرية. ذكرت مرشحة من الدائرة العامة أنها تلقت عروضاً مالية مباشرة من مرشحين محليين وقوائم عامة للتخلي عن ترشحها، إذ رأوا في انسحابها فرصة لتحسين فرصهم الانتخابية. وأشارت مرشحة أخرى من العاصمة الثالثة إلى أنها عُرض عليها ترك قائمتها المحلية مقابل مبالغ مالية كبيرة وعروض وظيفية معتبرة، نظراً لأهميتها وتأثيرها في قائمتها. رأت القوائم المنافسة أن انسحابها سيعزز فرصهم في الفوز، وأرادوا استثمار شعبيتها لكسب أصوات إضافية. كانت هذه العروض تمثل ضغطاً أخلاقياً ومادياً كبيراً على المرشحات، وأظهرت أن التنافس الانتخابي تجاوز الحدود السياسية ليصبح مجالاً لاستغلال النفوذ المالي.

- **الضغوط النفسية والاستهانة بالقدرات:** الضغوط النفسية والاستهانة بالقدرات كانت حاضرة أيضاً، حيث تعرضت مرشحات لتعليقات تهدف إلى إضعاف ثقتهن في أنفسهن وإقناعهن بعدم جدوى ترشحهن، خصوصاً في السباق على مقاعد الكوتا. ففي العاصمة الثالثة، ذكرت إحدى المرشحات أنها واجهت تعليقات مهينة وشكوكاً علنية في قدرتها على المنافسة، فقط لأنها ليست من «النخب التقليدية» التي يدعمها النفوذ الاجتماعي. كانت المنافسة الرئيسية لها مرشحة تُعرف بأنها «بنت باشا» وتحظى بدعم قوي من شبكات محلية نافذة، مما جعل الناس يشككون في فرصتها ويعبرون لها علانية عن اعتقادهم بأنها لن تصل إلى أي إنجاز سياسي، وأن ما تقوم به هو «وجع رأس» سيجلب عليها الانتقادات إن لم تفِ بوعودها الانتخابية.

- **التفرقة الجغرافية والتمييز:** جاءت بعض الضغوطات من الانتماءات الجغرافية والعشائرية التي اعتبرت وجودهن غير مقبول لكونهن ينتمين إلى مناطق مختلفة. ففي محافظة جرش، أفادت مرشحة بأنها عانت من ضغوط شديدة من المجتمع العشائري، حيث أقنع بعض الأشخاص أقاربها بعدم جدوى ترشحها، خصوصاً مع وجود مرشحة أخرى من نفس المنطقة اعتبرت مفضلة لدى العشيرة. وأشارت مرشحة أخرى من الدائرة العامة إلى أنها واجهت اعتراضات من أعضاء حزبها لكونها من الجنوب، حيث كانت الأصوات تفضل مرشحة محلية من إربد، ما دفعها إلى الشعور بأنها مستبعدة بسبب خلفيتها الجغرافية، وأن حضورها في الحزب لا يُعامل بالمساواة.

- **الضغوط من المرشحين المنافسين:** لم تقتصر الضغوط على العائلة والمجتمع فحسب، بل شملت أيضاً ضغوطاً مباشرة من المرشحين المنافسين، الذين رأوا في انسحاب المرشحات فرصة لتعزيز حضورهم في القوائم. في محافظتي مادبا وإربد الثانية، حاول مرشحون من القوائم المنافسة إقناع المرشحات بالانسحاب لصالحهم. أفادت مرشحة من المفرق بأنها واجهت انتقادات حادة من هؤلاء المنافسين، حيث حاول الكثيرين الاستهانة بقدراتها والتقليل من كفائتها ونشروا شائعات عنها تهدف إلى إضعاف فرصها، فشعرت بالضغط الشديد لإثبات نفسها وتجاوز تلك الحملات المسيئة التي لا تنفك تحاول إضعاف ثقتها.

- **العنف اللفظي والإساءات:** كان العنف اللفظي والإساءات جزءاً آخر من الضغوط التي واجهتها المرشحات، حيث تعرضت العديد منهن لهجمات مباشرة تهدف إلى إحباطهن وتخويفهن من خوض الانتخابات. ففي الكرك، أفادت إحدى المرشحات بأنها واجهت انتقادات جارحة لمجرد كونها امرأة، حيث رأى بعض أفراد عشيرتها أن دورها محدود، وأن مجرد ترشحها للمقعد سيجلب العار للعائلة. وصل الأمر إلى تهديد عائلتها بالتبرؤ منها علناً إن لم تتراجع عن الترشح، مع إشارات مباشرة إلى أنهم يعتبرون فوزها إهانة للمكانة الاجتماعية للعشيرة.

- **المعارضة المجتمعية والإشاعات:** ذكرت بعض المرشحات أنهن تعرضن لضغوط مجتمعية تعرقل لقاءاتهن مع الجمهور أو ترسل تهديدات مجهولة المصدر. وأوضحت مرشحة من العاصمة الأولى أن أحد الأشخاص حاول إقناعها بأنها «لن تكون بمستوى مرشحة أخرى» من نفس الدائرة.

تسلط هذه الشهادات الضوء على حجم التحديات الاجتماعية والعشائرية والتمييز الذي تواجهه النساء في المشهد الانتخابي، مما يضع حواجز أمام مشاركتهن الفعالة ويقلل من فرصهن في الترشح والفوز.

الحملة الانتخابية

خلال فتر الحملات للانتخابات النيابية لعام 2024، أظهرت 60.48٪ من المرشحات تحديات مالية كبيرة في تمويل حملاتهن الانتخابية، حيث تنوعت المصاعب ما بين نقص التمويل، وارتفاع تكاليف الدعاية، وعدم توفر الدعم الكافي من الأحزاب.

هل تواجهين (أو أي من باقي المرشحات في القائمة) أي مصاعب مالية في تمويل الحملة الانتخابية؟

وفيما يلي ملخصاً لأهم ما واجهته المرشحات من تحديات مالية:

1 نقص الدعم المالي من الأحزاب

أفادت العديد من المرشحات بأن الأحزاب التي ينتمين إليها لم تقدم الدعم المالي الكافي. وذكرت مرشحة من الدائرة العامة أن الحزب لم يوفر سوى دعم محدود لبعض المرشحين، بينما بقيت هي دون تمويل كافٍ لتغطية الحملات الإعلانية. كما أشارت مرشحة أخرى من العاصمة إلى أن الحزب وعدها بالدعم المالي لحملتها الانتخابية، لكنه تخلى عنها بعد الترشح، تاركاً جميع تكاليف الحملة على عاتقها الشخصي.

2 الاعتماد على التمويل الشخصي والقروض

بسبب غياب الدعم من الأحزاب والعشائر، لجأت بعض المرشحات إلى الاقتراض لتغطية تكاليف حملاتهن. ذكرت مرشحة من الدائرة العامة أنها اضطرت لأخذ قروض بنكية لتغطية تكاليف الحملات الإعلانية وفتح مقر انتخابي، وما زالت تعاني من أعباء مالية بسبب تسديد القروض. كما أوضحت مرشحة من الكرك أنها اضطرت إلى تمويل الحملة بالكامل من حسابها الشخصي بسبب عدم وجود دعم من جهات خارجية.

3 التكاليف المرتفعة للدعاية الانتخابية

أشارت العديد من المرشحات إلى أن تكاليف اللوحات الإعلانية والمقرات الانتخابية مرتفعة جداً. أفادت مرشحة من مادبا بأنها غير قادرة على تغطية تكلفة المقر الانتخابي والإعلانات اللازمة، مما يعيق قدرتها على الوصول إلى الناخبين والناخبات. كما ذكرت مرشحة من إربد أنها تمشي سيراً على الأقدام للدعاية لحملتها الانتخابية لعدم قدرتها على تحمل تكاليف التنقل.

4 عدم القدرة على الوصول إلى مناطق واسعة

أفادت مرشحات من مناطق مثل بدو الشمال والدائرة العامة بأن المسافات الكبيرة بين الدوائر الانتخابية تتطلب تكاليف إضافية للوصول إلى الناخبين والناخبات. وأوضحت مرشحة من العاصمة الأولى أنها تحتاج إلى مبلغ كبير لتغطية المساحات الجغرافية الواسعة للوصول إلى القواعد الانتخابية، إلا أنها لا تمتلك التمويل اللازم.

5 الدعم العشائري المحدود

بالنسبة لبعض المرشحات، كان الدعم العشائري محدوداً أو غير متوفر. في بدو الجنوب، ذكرت مرشحة أن تمويل الحملة يعتمد كلياً على العشيرة، مما يجعلها تحت ضغط الالتزام بقرارات العشيرة في حملتها الانتخابية. وأفادت مرشحة أخرى من العاصمة الثالثة بأنها لم تتلقَ أي دعم مالي من عشيرتها بسبب ترشح مرشحات أخريات من نفس العشيرة، ما جعلها تعتمد على تمويلها الذاتي.

6 التحديات الاقتصادية والتمويل الشخصي المحدود

العديد من المرشحات لديهن وضع مالي متواضع، مما شكل عبئاً إضافياً عليهن. وأفادت مرشحة من جرش بأنها من أصحاب الدخل المحدود، واضطرت للتقليل من بعض الأنشطة في الحملة لعدم توفر الميزانية الكافية. كما أشارت مرشحة من المفرق إلى أنها لا تستطيع تحمل تكاليف الحملة الانتخابية الكبيرة ولن تترشح مستقبلاً بسبب الأعباء المالية.

7 التكاليف الإضافية لإدارة الحملات

ذكرت بعض المرشحات أن الحملة تتطلب تكاليف يومية عالية تشمل الدعاية، وتجهيز المقرات، وتكاليف الضيافة. ففي الزرقاء، أوضحت إحدى المرشحات أنها بحاجة إلى تمويل إضافي لتغطية مصاريف الدعاية اليومية وتكاليف المقرات. وأكدت مرشحة أخرى من بدو الجنوب على التكاليف المرتفعة للضيافة اليومية والنقل، حيث تتطلب الحملة استضافة الناخبين والناخبات وتوفير وسائل النقل لتغطية المناطق المختلفة.

تكشف هذه التحديات المالية عن واقع صعب يواجه المرشحات في تمويل حملاتهن الانتخابية، حيث تعتمد معظمهن على التمويل الشخصي وسط غياب الدعم الكافي من الأحزاب أو العشائر، مما يعيق قدرتهن على الوصول بشكل كامل إلى القواعد الانتخابية والتنافس بفعالية.

وخلال فترة الحملات الانتخابية، تعرضت المرشحات لشتى أنواع العنف الانتخابي، مما أثر سلباً على قدرتهن على المشاركة الكاملة والمنافسة الفاعلة. فقد أفادت 54.49٪ من المرشحات بتعرضهن لعنف انتخابي خلال حملاتهن الانتخابية، وشمل هذا العنف التنمر اللفظي، والإساءات، والتمييز، والتهديدات الاجتماعية والمالية، مما يعكس التحديات التي تواجه النساء في بيئة سياسية تتطلب الصمود والتحمل أمام ضغوط متنوعة.

هل تعرضت (أو أي من باقي المرشحات في القائمة) لأي نوع من أنواع العنف الانتخابي خلال فترة الحملات الانتخابية؟

وفيما يلي تلخيص لأبرز أشكال العنف الانتخابي الذي واجهته المرشحات:

1 التنمر والإساءات اللفظية

كان التنمر اللفظي والإساءات أحد أكثر أشكال العنف الانتخابي شيوعاً، حيث واجهت المرشحات تعليقات سلبية تحط من شأنهن وقدراتهن. فعلى سبيل المثال، أفادت مرشحة من الدائرة العامة بتلقيها تعليقات ساخرة مثل «مين هاي؟» و «شو كاينه؟»، مما يعكس نظرة تقليلية لدورها في الانتخابات. وفي العاصمة، تعرضت إحدى المرشحات لانتقادات لاذعة من بعض أفراد أسرتها، حيث قالوا إنها «امرأة لا تمثلنا»، وهو موقف يعبر عن قيود اجتماعية تحد من قدرة النساء على الترشح بحرية. كما تعرضت مرشحة من العاصمة لموجة من الاستهزاء على خلفية انتمائها لعائلة بارزة، حيث اعتبر البعض أنها ستفوز فقط لأنها «بنت باشا»، دون النظر إلى مؤهلاتها وخبراتها. مثل هذه التعليقات تعد تنمراً وعنفاً لفظياً يهدف إلى التقليل من كفاءة المرأة وتجاهل قدرتها على تحقيق النجاح السياسي.

2 تمزيق وإزالة اللوحات الإعلانية

كان تخريب اللوحات الإعلانية من بين أشكال العنف الجسدي الذي تعرضت له المرشحات. وقد أفادت مرشحات من جرش وبدو الشمال والزرقاء ومعان بأن لوحاتهن الانتخابية تعرضت للتمزيق والإزالة المتعمدة. وأوضحت مرشحة من بدو الشمال أن لوحاتها قد تعرضت للتخريب بعد ساعة واحدة من تعليقها، في حين أفادت مرشحة من العاصمة بأنها شاهدت ملثمين يقومون برمي لوحاتها في القمامة بعد فترة وجيزة من تعليقها. ويعد تمزيق اللوحات وإزالتها شكلاً واضحاً من العنف الانتخابي الذي يحرم المرشحات من فرص متساوية للتواصل مع الناخبين والناخبات والترويج لحملاتهن الانتخابية.

3 التنمر والتمييز بناءً على المظهر والعنف ضد المرأة

واجهت العديد من المرشحات تنمراً وتمييزاً بسبب مظهرهن الخارجي أو جنسهن. حيث أفادت مرشحة من معان بتعرضها للإساءات اللفظية من قبل بعض أفراد المجتمع بسبب عدم ارتدائها الحجاب، ووصفها البعض بأنها «متبرجة». كما ذكرت مرشحة أخرى من مادبا أنها تعرضت لتعليقات سلبية لكونها امرأة، حيث رأت أن هذه التعليقات تهدف إلى إقصائها بناءً على قوالب نمطية تنظر للمرأة كمخلوق غير قادر على التغيير السياسي. ويشكل هذا النوع من التنمر والتمييز تحدياً كبيراً أمام النساء، حيث يساهم في تعزيز صور نمطية سلبية تعوق مشاركتهن السياسية.

4 العنف النفسي وضغوط الانسحاب

واجهت العديد من المرشحات ضغوطاً نفسية للتخلي عن ترشحهن، وذلك بطرق متنوعة مثل تهديد أفراد العائلة أو تقديم عروض مالية. على سبيل المثال، أفادت مرشحة من الكرك بأن بعض أفراد العشيرة زاروا عائلتها للضغط عليها للانسحاب لصالح مرشح من نفس العشيرة، بل وصل الأمر إلى تهديدها بالطلاق. وأفادت مرشحة أخرى من البلقاء بأنها تعرضت لضغط نفسي كبير من قبل العشائر الأخرى للانسحاب، حيث حاولوا إقناعها بأن الترشح سيؤثر سلباً على أصوات الرجال في العشيرة. تعكس هذه الحالات مدى العنف النفسي الذي يمارس ضد النساء لإبعادهن عن الساحة السياسية، ويعكس حجم التحديات الاجتماعية التي يواجهنها.

5 العنف القائم على التمييز الجغرافي والمناطقي

واجهت بعض المرشحات تمييزاً مبنياً على انتمائهن الجغرافي أو المناطقي. فقد ذكرت مرشحة من العاصمة أنها تعرضت للتمييز بسبب أصولها المناطقية، حيث اعتبرها البعض «غريبة عن المنطقة» رغم أنها تقيم فيها منذ ثلاثين عاماً. وأشارت مرشحة أخرى من جرش إلى أن قواعد العشيرة رفضت ترشحها لأنها لا تعتبر «ابنة المنطقة». ويعكس هذا النوع من التمييز العنف الانتخابي الموجه ضد النساء بناءً على اعتبارات اجتماعية تعزز العزل الجغرافي والتمييز المناطقي.

6 العنف الإلكتروني والتشهير على وسائل التواصل الاجتماعي

تعرضت المرشحات لحملات تشويه على وسائل التواصل الاجتماعي، حيث أنشأت حسابات مزورة وأطلقت شائعات للإساءة لسمعتهن. فقد ذكرت مرشحة من الزرقاء أن شخصاً ما انتحل شخصيتها على وسائل التواصل لتنظيم تجمعات باسمها. كما أشارت مرشحة من المفرق إلى تعرضها للتنمر الإلكتروني من قبل منافسين، مما أضاف عبئاً إضافياً عليها. ويعد العنف الإلكتروني شكلاً خطيراً من أشكال العنف الانتخابي، حيث يمكن للتشهير عبر الإنترنت أن يؤثر على سمعة المرشحة ويعيق قدرتها على التواصل مع الناخبين والناخبات.

7 التمييز الاجتماعي والتمييز المالي

تعرضت بعض المرشحات لضغوط مالية واجتماعية نتيجة لتمييز مالي من قبل الحزب أو العشيرة. فقد أوضحت مرشحة من الدائرة العامة أنها تعرضت لتعليقات تقلل من قدرتها على النجاح، حيث أُشير إليها بأنها «حشوة» في القائمة، لأن المرشحات من الطبقة الفقيرة ليس لهن مكان في البرلمان. وذكرت مرشحة أخرى من العاصمة أن بعض الناخبين طالبوها بمبالغ مالية مقابل التصويت، مما يعكس توقعات اجتماعية مشوهة تعتبر المشاركة السياسية سلعة تجارية.

8 الابتزاز المالي والمطالبات المالية من الناخبين

أفادت بعض المرشحات بتلقيهن طلبات مالية مباشرة من الناخبين الذين أشاروا إلى أنهم سيصوتون لهن إذا قمن بدفع مبالغ معينة. فقد ذكرت مرشحة من العاصمة أنها تلقت مطالب مالية من الناخبين، مما جعلها تتردد في التعامل معهم بسبب تكاليف الحملة المتزايدة. كما أشارت مرشحة أخرى من العاصمة إلى أن أعضاء من قائمتها ضغطوا عليها لدفع تكاليف الحملة، باعتبارها المرأة الوحيدة في القائمة. يبرز هذا النوع من الابتزاز المالي كعامل ضغط إضافي يزيد من صعوبة مشاركة النساء في الحملات الانتخابية.

9 التحديات والضغوط من داخل العائلة

تعرضت العديد من المرشحات لضغوط من أفراد عائلاتهن لمنعهن من الترشح أو دفعهن للانسحاب. فقد أشارت مرشحة من الدائرة العامة إلى أن أخاها حاول التأثير على الناخبين لمنعهم من التصويت لها، حيث كان معارضاً لترشحها بسبب تجربته الفاشلة في الانتخابات السابقة. ويشير هذا النوع من الضغط العائلي إلى التحديات الاجتماعية التي تواجهها المرشحات من داخل أسرهن، مما يزيد من صعوبة ممارسة حقهن في الترشح.

10 التحديات المالية والعوائق أمام تمويل الحملات الانتخابية

واجهت العديد من المرشحات صعوبات مالية كبيرة في تمويل حملاتهن الانتخابية، حيث اعتمد بعضهن على القروض الشخصية أو الدعم المحدود من العشيرة. فقد ذكرت مرشحة من الكرك أنها اضطرت إلى تمويل حملتها من حسابها الشخصي لعدم وجود دعم خارجي، في حين أشارت مرشحة من الدائرة العامة إلى أنها لجأت إلى الاقتراض لتغطية تكاليف حملتها الانتخابية. وتؤدي هذه الصعوبات المالية إلى تقليل فرص النساء في الوصول إلى الناخبين والناخبات والمشاركة الفاعلة.

تشير هذه التجارب إلى أن العنف الانتخابي ضد المرشحات لا يقتصر على العنف الجسدي فحسب، بل يمتد إلى العنف النفسي، والاجتماعي، والاقتصادي، والتمييز بين الذكور والإناث، أو الانتماء الجغرافي والمناطقي. تظهر هذه الأمثلة كيف أن البيئة الانتخابية في الأردن تضع أمام النساء تحديات كبيرة تتطلب منهن صموداً وإصراراً على الترشح رغم المعوقات المتعددة. وهنا تحتاج النساء المرشحات إلى دعم أكبر من الأحزاب والمجتمع، بالإضافة إلى تدخلات تشريعية لحماية حقوقهن الانتخابية وضمان مشاركة متكافئة.

وتالياً مجموعة متنوعة من الصور الميدانية التي وثقها فريق المراقبة تشير إلى التخريب المتعمد للحملات الانتخابية:

حزب
إرادة
ERADAH
القائمة
الحزبية
د. زينب أحمد المومني
#صوتك_إرادة

قائمة المستقبل
٣
مرشحتكم
م. نور أحمد اللوزي

قائمة
حزب العمال
عدالة . حرية . رفاه
نحن الحل
القائمة
الحزبية
13

2

القائمة
1
محمد هديب
شفاء صوان
ادعم مرشحك
بصوتك للكوتا

5
رائدة العمل الخيري
فادية عيا
المشاقبه
كتلة العمان

0782687047

مرشحتكم

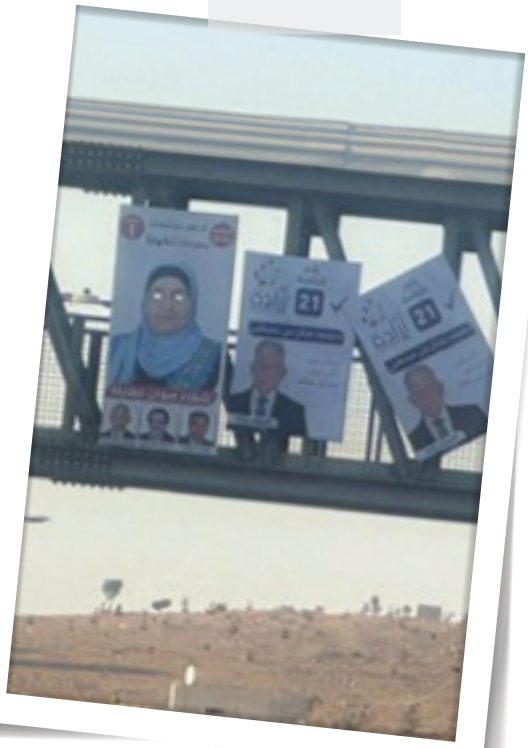

المهندسة
محمود الحراحشة
اللهم اموت واحيا

وعن تقييم تفاعل الناخبين والناخبات مع الحملة الإلكترونية للمرشحات للانتخابات النيابية 2024، أفادت 24.91٪ منهن أنها كانت ممتازة فيما عبرت 35.39٪ منهن أنها كانت سيئة إلى سيئة جداً، كما يلي:

كيف تقيمين تفاعل الناخبين والناخبات مع حملتك الإلكترونية؟

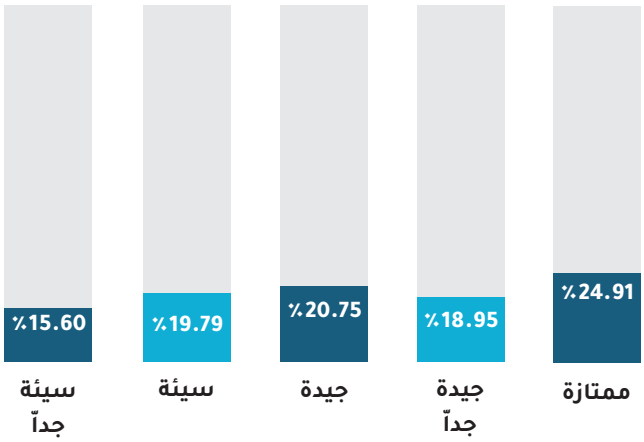

وعند سؤال المرشحات عن تقيمهن لتفاعل وسائل الإعلام مع حملتهن الانتخابية، أفادت 20.36٪ منهن أنها كانت ممتازة، كما يبين الجدول التالي:

كيف تقيمين تفاعل وسائل الإعلام مع حملتك الانتخابية؟

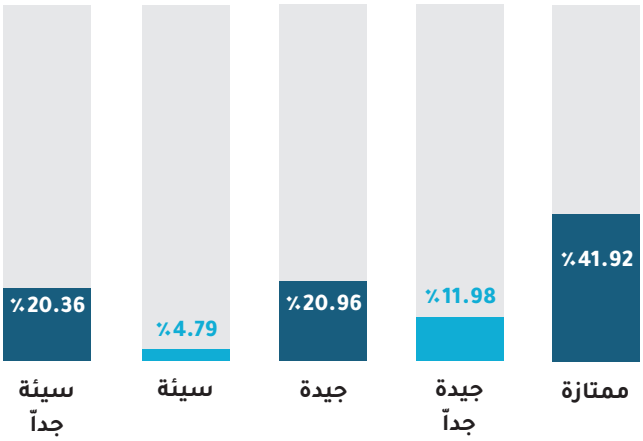

في الحملات الانتخابية لعام 2024، تعرضت 28.74٪ من المرشحات لتعليقات سلبية ومهينة على وسائل التواصل الاجتماعي، التي أصبحت منصة لممارسة العنف اللفظي والنفسي ضدهن، مما أثر على حملاتهن الانتخابية. تضمنت الإساءات تعليقات تهدف إلى إهانة المرشحات، وتقليل من شأنهن وقدراتهن، وإطلاق أحكام مبنية على النوع الاجتماعي، الشكل الخارجي، والانتماءات السياسية. كما هو موضح:

هل يشير مستخدمو وسائل التواصل الاجتماعي إليك (أو أي من باقي المرشحات في القائمة) بطريقة سلبية/مهينة؟

فيما يلي ملخصاً لأبرز أشكال الإساءات التي واجهتها المرشحات:

1 التنمر المباشر والإساءات المرتبطة بالجنس

أفادت العديد من المرشحات بتلقي تعليقات تهدف إلى تقليل شأنهن بسبب كونهن نساء، وتشير إلى أن مكان المرأة هو «البيت» وليس الساحة السياسية. فقد ذكرت مرشحة من العاصمة أنها تلقت تعليقات مثل «روحي انضبي ببيتك، صوت المرأة عورة»، بينما أفادت مرشحة أخرى من المفرق بأن بعض التعليقات نصحتها بالبقاء في «المطبخ». كما واجهت مرشحة من بدو الجنوب تعليقات من قبيل «ما في منك فائدة»، في إشارة إلى عدم اعتراف البعض بدور المرأة في الحياة السياسية.

2 التقليل من شأن المرشحات ووصفهن بـ«الحشوات»

تعرضت المرشحات لتعليقات تقلل من أهمية وجودهن في القوائم الانتخابية وتصفهن بأنهن «حشوات»، وهي تعليقات تهدف إلى التقليل من جدارة النساء بالمشاركة في الانتخابات. فقد ذكرت مرشحة من الدائرة العامة أن بعض التعليقات وصفتها وزميلاتها في القائمة بأنهن «حشوات»، وأنهن مجرد تكملة عدد. كما أفادت مرشحة أخرى من البلقاء بتلقي تعليقات مشابهة نظراً لكون قائمتها تتكون من نساء فقط، حيث كانت تتلقى تعليقات على وسائل التواصل تشير إلى أنه «أول مرة في التاريخ تكون القائمة كلها نساء»، وأن هذه الفكرة معرضة للانتقاد.

3 تعرضت بعض المرشحات للتنمر القائم على المظهر الخارجي، مما التعليقات الساخرة والإساءة على المظهر والشكل الخارجي

يعكس الضغط المجتمعي على النساء للتماشي مع معايير معينة من الشكل. فقد ذكرت مرشحة من العاصمة أنها تلقت تعليقات ساخرة عن «لفة حجابها» التي شُبهت بلفة اليهود، إلى جانب تعليقات أخرى تسخر من مظهرها الخارجي. وذكرت مرشحة أخرى من مادبا أن هناك إساءة بحقها ووصفها بـ «المتبرجة» لعدم ارتدائها الحجاب، مما يعكس تصورات مجتمعية متحيزة ترى أن شكل المرأة الخارجي يجب أن يكون على نمط معين كي تتناسب مع الأدوار العامة.

4 المعاكسات والمغازلات غير المرغوبة

أفادت بعض المرشحات بتعرضهن لمضايقات ومغازلات غير لائقة من بعض مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي، الأمر الذي يعتبر نوعاً من التحرش الإلكتروني. فقد أشارت مرشحة من الدائرة العامة إلى أنها تتلقى مغازلات ومعاكسات على حساباتها الخاصة، مما شكل لها إزعاجاً أثناء حملتها الانتخابية. وأوضحت مرشحة أخرى من الدائرة العامة أن بعض التعليقات سخرت من «خدودها الحمر»، في إشارة واضحة إلى تحرش مبطن ينتقص من قيمتها.

5 الانتقادات العشائرية وضغوطات اجتماعية على وسائل التواصل

تعرضت بعض المرشحات لضغوطات من قبل أفراد العشيرة وأقاربهن على وسائل التواصل الاجتماعي، في محاولة لإقناعهن بالانسحاب أو التشكيك في قدرتهن على الفوز. فقد ذكرت مرشحة من الكرك أن أفراداً من عائلتها نشروا تعليقات سلبية على وسائل التواصل الاجتماعي، معلنين تبرؤهم منها إذا أكملت مسيرتها الانتخابية، مما شكل لها ضغطاً نفسياً كبيراً. كما أفادت مرشحة أخرى من الزرقاء بأن بعض التعليقات كانت تهدف إلى زعزعة ثقتها وتشكيكها في قدرتها على النجاح بسبب مواقف عشائرية.

6 الإساءات المتعلقة بالانتماء السياسي والانتقادات الحزبية

واجهت بعض المرشحات انتقادات على خلفية انتماءاتهن الحزبية، حيث كانت هناك تعليقات تتناول هذه الانتماءات بأسلوب استهزائي، وتشكك في جدوى هذه الأحزاب. فقد ذكرت مرشحة من الدائرة العامة أنها تلقت تعليقات سلبية على حساباتها تنال من مصداقية الأحزاب التي تدعم النساء، حيث كانت التعليقات تقول «أنتوا النسوان، شو قدمتن للبلد؟». وذكرت مرشحة أخرى من الدائرة العامة أن أحد الناخبين انتقد انضمامها لحزب، واعتبر أن حجابها وملابسها لا تناسب هذه الخلفية الحزبية، مما جعلها تقوم بحذف بعض التعليقات التي رأت أنها لا تناسب حملتها.

7 التنمر القائم على المؤهلات الأكاديمية

تعرضت بعض المرشحات للتنمر بسبب مؤهلاتهن الأكاديمية، حيث شُكك في قدرتهن على المشاركة بناءً على خلفيتهن التعليمية. ذكرت مرشحة من العاصمة أنها واجهت تعليقات ساخرة حول حصولها على درجة دكتوراه فخرية، حيث اعتبر بعض المعلقين أن هذه الدرجة «غير جدية» وليست مناسبة للترشح لمجلس النواب. تعكس هذه التعليقات نظرة مجتمعية تميل إلى التقليل من الجدارة الأكاديمية للنساء، وتضع مزيداً من الضغط عليهن لتتوافق مع توقعات معينة.

8 التحريض على الانسحاب من الترشح

أشارت بعض المرشحات إلى تعرضهن لتعليقات تهدف إلى دفعهن للانسحاب، وتشجيعهن على التخلي عن المشاركة السياسية. فقد ذكرت مرشحة من العاصمة أنها تلقت تعليقات تشير إلى أن الانتخابات «وجع رأس» وأنها لن تستطيع مواجهة «الحيتان» في المنافسة، في محاولة لإقناعها بالانسحاب. وأشارت مرشحة أخرى من الزرقاء إلى تلقيها رسائل تهدف إلى تحطيم معنوياتها وإقناعها بالتراجع.

9 التنمر المبني على التمييز المناطقي والجغرافي

تعرضت بعض المرشحات للتنمر القائم على التمييز المناطق أو الجغرافي، حيث شملت التعليقات إساءة بناءً على أصولهن المناطقة أو الجغرافية. أفادت مرشحة من جرش بأن بعض مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي أطلقوا تعليقات تشير إلى أن «مشاركة النساء ليست مناسبة»، مستندين إلى التقاليد العشائرية. كما أفادت مرشحة من العاصمة أن التعليقات كانت تركز على أصولها العشائرية بشكل سلبي، مشيرين إلى أنها ليست «ابنة المنطقة» وبالتالي لا تستحق الترشح، مما شكل ضغطاً نفسياً كبيراً عليها.

10 التشكيك في مصداقية الحملة ونزاهتها

واجهت بعض المرشحات تشكيكاً في نزاهة حملاتهن الانتخابية، حيث كانت التعليقات تشير إلى أنهن غير قادرات على تحقيق أي تغيير فعلي. ذكرت مرشحة من العاصمة أن بعض الأشخاص نشروا تعليقات سلبية عن حملتها، مدعين أن «النجاح يعتمد على الشكل والجمال»، وأن النساء لا يملكن الكفاءة لتمثيل الشعب في البرلمان. وشكت مرشحة أخرى من بدو الشمال من التعليقات السلبية التي قللت من أهمية مشاركتها السياسية، مما أثر سلباً على معنوياتها.

11 الإساءات والتشهير بأفراد العائلة

تعرضت بعض المرشحات لتعليقات تسيء لعائلاتهن، حيث كانت هذه التعليقات تستهدف المرشحة بشكل غير مباشر من خلال التشهير بأفراد العائلة. فقد ذكرت مرشحة من العاصمة أن أحد أفراد المجتمع نشر تعليقاً يسيء لسمعة عائلتها وزوجها بشكل شخصي على إحدى الصفحات المغلقة، مما دفعها إلى تقديم شكوى رسمية لوحدة الجرائم الإلكترونية. يعكس هذا النوع من العنف الانتخابي محاولات لتشويه سمعة المرشحة بطرق غير مباشرة عبر التعرض لأفراد عائلتها.

تعكس هذه التجارب التحديات الكبيرة التي تواجه النساء في الساحة السياسية، حيث يعانين من تنمر وإساءات لا تستهدف فقط قدراتهن السياسية، بل تتعرض لحياتهن الشخصية والعائلية. تحتاج المرشحات إلى دعم مجتمعي أكبر لتمكينهن من التصدي لمثل هذه الإساءات، سواء من خلال تشريعات تجرّم الإساءة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، أو من خلال حملات توعية تشجع على احترام حقوق المرشحات في ممارسة حقوقهن السياسية بشكل آمن ومكافئ.

وعند سؤال المرشحات لانتخابات مجلس النواب 2024 عن تعرضهن لحوادث، أفادت 33.17٪ من المرشحات بتعرضهن أو حملاتهن الانتخابية أو أفراد عائلاتهن لحوادث مختلفة تضمنت تهديدات واعتداءات مباشرة وغير مباشرة. وتنوعت هذه الحوادث بين تخريب الممتلكات، المضايقات اللفظية، العنف الجسدي، والاعتداءات اللفظية ضد أفراد العائلة، كما هو مبين تالياً:

هل تعرضت أو حملتك الانتخابية أو أحد أفراد عائلتك لأي حوادث خلال الفترة الماضية؟

وفيما يلي ملخصاً لأبرز تلك الحوادث والإجراءات التي اتخذتها بعض المرشحات:

1 تخريب الممتلكات واللافتات الانتخابية

تعرضت المرشحات لتخريب متعمد في الممتلكات المتعلقة بالحملة الانتخابية، حيث أفادت مرشحة من عجلون بسرقة لافتاتها وتمزيق إطارات ومرايا سيارتها، لكنها لم تتخذ أي إجراء قانوني تجاه هذه الاعتداءات. وفي العاصمة، ذكرت مرشحة أن مجموعة من الشباب الملثمين أزالوا لوحاتها الانتخابية وألقوا بها في القمامة، ووضعوا بدلاً منها لوحات لمرشح منافس في نفس المنطقة، مما أدى إلى شجار بين مؤيدي الطرفين، وتقديم شكوى رسمية للمركز الأمني.

2 الاعتداءات اللفظية والتهديدات المباشرة

واجه أفراد عائلات المرشحات تهديدات مباشرة بهدف الضغط عليهن للانسحاب من الترشح. ففي عجلون، تعرضت عائلة إحدى المرشحات لتهديدات لفظية تحثها على الانسحاب، لكنها لم تتخذ أي إجراء قانوني. كذلك، أفادت مرشحة من الكرك بتعرضها لإساءات وشائعات حول شرفها كوسيلة للضغط عليها للانسحاب من السباق الانتخابي، مشيرة إلى أن الكتلتين اللتين انضمت لهما في السابق قامتا بطردها في اللحظات الأخيرة، لكنها أيضاً لم تتخذ أي إجراء قانوني.

3 التشهير والاعتداء على وسائل التواصل الاجتماعي

تلقت بعض المرشحات تعليقات سلبية عبر وسائل التواصل الاجتماعي وصلت إلى حد التشهير وخرق الخصوصية. ففي العاصمة، تعرضت مرشحة لاختراق صفحتها الشخصية ونشر مقاطع فيديو غير لائقة لأصدقائها. وعلى إثر ذلك، قدمت المرشحة شكوى لوحدة الجرائم الإلكترونية، وتم اتخاذ التدابير اللازمة لحماية حساباتها الرسمية، بما في ذلك توثيقها.

4 الاعتداءات على أفراد العائلة

تعرضت بعض أفراد عائلات المرشحات لمحاولات اعتداء أو مضايقات بدوافع متعمدة للتأثير على المرشحات. ذكرت مرشحة من العاصمة أن أحد المرشحين المنافسين أرسل مجموعة من الشباب لمضايقة والدها وأخيها، حيث قاموا بإلصاق سياراتهم بسيارة والدها في الشارع العام ووجهوا إليهما تعليقات تتعلق بظهور صور ابنتهم في الشوارع. بعد ذلك، تم تقديم شكوى رسمية في مركز أمني، وتدخلت العشيرة لحل الموضوع ودياً كون المتسببين في المضايقة من الأحداث.

5 محاولات الاعتداء الجسدي

في حالات أكثر تطرفاً، أفادت مرشحة من الزرقاء بأنها تعرضت لحوادث سير مقصودة، وهو ما اعتبرته محاولات لإلحاق الأذى بها بشكل مباشر. قامت المرشحة بتقديم شكوى رسمية إلى الجهات الأمنية المختصة، وتم اتخاذ الإجراءات اللازمة ضد الأطراف المتسببة.

6 إزالة اللافتات الانتخابية والمشاجرات الناتجة عنها

في مادبا، ذكرت إحدى المرشحات أن جميع لافتاتها الانتخابية أُزيلت من المنطقة، مما أدى إلى مشاجرة بين مدير حملتها الإعلانية السابق وأفراد عائلتها، ونتج عن ذلك اشتباك بالأيدي. وعلى إثر الحادثة، تم تقديم شكوى رسمية للمركز الأمني.

7 التشهير في أماكن عامة

واجهت بعض المرشحات إساءات علنية تستهدف سمعتهن أمام جمهور الناخبين والناخبات. في الزرقاء، أفادت مرشحة بأن أحد الأشخاص شَهّر بها أمام مجموعة من الناس، حيث انتقد ترشحها لأنها امرأة، وصرّح بأنها «فاشلة» وأنه يفضل أن يمثله رجل. وقدمت المرشحة شكوى رسمية لدى الجهات الأمنية المختصة، وتم اتخاذ الإجراءات اللازمة.

8 محاولات تخريب مقر الحملة الانتخابية

ذكرت مرشحة من جرش أن مجموعة من مؤيدي مرشح آخر قاموا بتخريب أسلاك الإضاءة في مقرها الانتخابي، لكنها لم تتخذ أي إجراء قانوني في هذا الصدد. كذلك، أفادت مرشحة من المفرق بتعرض حملتها الانتخابية لتخريب متكرر، لكنها لم تقدم شكوى رسمية بشأن تلك الاعتداءات.

تظهر هذه الحالات التحديات الكبيرة التي تواجهها المرشحات، إذ يعانين من حوادث متعمدة تهدف إلى تعطيل حملاتهن وإرهابهن.

على الرغم من اتخاذ بعض المرشحات إجراءات قانونية، إلا أن العديد منهن يخترن عدم اللجوء إلى القانون بسبب القلق من التأثير السلبي على أصوات الناخبين ,hgkhofhj أو خشية المزيد من المضايقات.

تعكس هذه الحوادث واقعاً صعباً للمرشحات وتبرز الحاجة إلى تعزيز حماية المرشحات وأفراد عائلاتهن لضمان بيئة انتخابية آمنة وعادلة.

تشير الحالات التي تم رصدها إلى أن عدداً من المرشحات قد اتخذن إجراءات قانونية إثر تعرضهن لحوادث تهدف إلى إعاقة حملاتهن الانتخابية، إذ بلغت نسبة من لجأن للجهات المختصة بشكاوى رسمية 36٪ من إجمالي المرشحات اللواتي تعرضن للحوادث، بينما اختارت 64٪ منهن عدم اتخاذ أي إجراء رسمي.

من بين الأسباب التي دفعت بعض المرشحات إلى عدم تقديم شكاوى رسمية هو عدم معرفتهن بالإجراءات المتاحة التي توفرها الهيئة المستقلة للانتخاب، بما في ذلك كيفية الوصول إلى الدعم القانوني والحماية اللازمة للتعامل مع مثل هذه الحوادث. إضافةً إلى ذلك، أبدت بعض المرشحات تخوفهن من التأثير السلبي المحتمل على حملاتهن الانتخابية وعلى تأييد الناخبين والناخبات، إذ اعتقدن أن تقديم شكوى رسمية قد يؤدي إلى تصعيد التوترات وتفاقم الوضع، مما قد يضر بمواقفهن السياسية.

من هذا المنطلق، يظهر بوضوح الحاجة إلى إعادة تعريف العنف الانتخابي الذي اعتمدته الهيئة المستقلة للانتخاب بحيث يشمل عدداً أوسع من حالات العنف ضد المرأة في الانتخابات، كذلك تكثيف التوعية حول دور الهيئة المستقلة للانتخاب وإجراءاتها المتاحة لحماية المرشحين والمرشحات، بما في ذلك توضيح الآليات المتاحة للإبلاغ عن الحوادث وأشكال العنف الانتخابي، وتوفير قنوات دعم فعالة تشمل الدعم النفسي والقانوني لتمكين المرشحات من مواجهة التحديات الانتخابية بثقة أكبر.

وعملاً على تجاوز هذه التحديات التي كان من المتوقع أن تواجه المرشحات خلال الانتخابات النيابية، قام مركز قلعة الكرك للاستشارات والتدريب بالتعاون مع الهيئة المستقلة للانتخاب بإصدار الدليل الإرشادي الخاص بتقديم الشكاوى والبلاغات والذي بين الإجراءات التي تتخذها الهيئة في حال ورود أي شكوى أو بلاغ لها.

تتبع وسائل التواصل الاجتماعي

عمل فريق مركز قلعة الكرك للاستشارات والتدريب على تتبع وسائل التواصل الاجتماعي خلال فترة الحملات الانتخابية ومراقبة صفحات المرشحات لانتخابات مجلس النواب 2024، من حيث تتبع جميع المنشورات التي يتم نشرها على الصفحات الخاصة بالمرشحات وتفاعل الجمهور معها.

بالإضافة إلى متابعة تعليقات الجمهور على هذه الصفحات والمنشورات وتحديد طبيعة هذه التعليقات والتفاعل عليها سواءً من الصفحة أو باقي المتابعين والمتابعات، لتحديد طبيعة الصعوبات التي تواجه المرشحات إلكترونياً.

تم تتبع 197 صفحة فيسبوك خاصة بالمرشحات للانتخابات النيابية، كذلك تم تتبع 3,427 منشوراً على صفحات المرشحات والتعليقات التي تمت عليها.

بالإضافة إلى ذلك، تم إحصاء ما مجموعه 141,934 تعليقاً على المنشورات التي تم تتبعها في صفحات المرشحات للانتخابات النيابية.

وعند تحليل التعليقات التي تم رصدها على منشورات الصفحات، تم إحصاء ما مجموعه 39,958 تعليقاً مسيئاً على هذه المنشورات أي بنسبة 28.15٪ من مجمل التعليقات على الصفحات.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أنه لا يمكن فعلياً رصد العدد الحقيقي للتعليقات المسيئة على الصفحات كون الكثير من مديري ومديرات صفحات التواصل الاجتماعي يقومون بحذف التعليقات غير اللائقة في حينها بالإضافة إلى وجود خاصية منع من يقوم بهذه التعليقات من الوصول إلى الصفحة مرة أخرى وكتابة المزيد من التعليقات المسيئة عليها.

تم إحصاء ما مجموعه 1,648 رداً أي بنسبة 4.12٪ على هذه التعليقات السلبية والمسيئة من قبل إدارات صفحات فيسبوك أو من باقي متابعي ومتابعات هذه الصفحات، حيث اتسمت هذه الردود بالإيجابية وعدم الدخول الرد بنفس الطريقة المسيئة.

نماذج من التعليقات المسيئة على صفحات المرشحات:

ما كانت الحسناء تكشف سترها
لو كان أرباب البيوت رجال
كلام منتهي آللهم ردنا إليك ردآ جميلآ واستر على اعراضنا واعراض المسلمين
1 ي
عرض ٤ ردود أخرى
هي الي تفوز بالجمال
٢٢ س
عرض رد آخر...
الله يرحمك يا يحيى سعود لو تشوف يلي بنشوفه
٢٠ س
تخوفي بحكو صوت المراه عورة وانتي مبينه ملتزمه
٢ ي أعجبني رد
اكتفي ببيتك و اهل بيتك أولى....فهذا كله كلام فارغ ما ضاعت الاوطان وقل الرجال الا من وراء المناداة بالمسواة ان لم ينفع الوطن رجاله فعليه السلام
٤٥ د أعجبني رد

يافرحه السلط. زغرتي ياهلايه
2w Like Reply
وشو هالتقدم اللهم زد وبارك على كل حال الرجال في السجون والباقي أشباه رجال
2w Like Reply
ان شاء الله فالك النجاح ان شاء الله نشوفك تحت القبه
2w Like Reply
Aisha Abdullahi replied · 1 reply
انشاء الله
بلكي سون اشي احسن من هالزلم الجذابه
اقلع
انشاء الله ماحدا يصل المجلس
2w Like Reply
بالعاده مراءه مع رجل ممكن يتفقوا أما نسوان سابع المستحيلات الاتفاق
2w Like Reply
بحكيلك السابعه عليها الجلي
2w Like Reply 1
مضلش زلم

لو ما فازت بالانتخابات فازت بقلوبنا 😂😂😂 .🤍
Reply See translation
View 4 more replies
جعل ما حدا يصير نائب بعدك😂😂😂
Reply See translation
View 4 more replies
يا هيك الصوت يا بلاش 💔
حبيبتي انتي بدي اشقف حالي شقف وكل قطعه تصوتلك
Reply See translation
View 1 more reply
شو النسوان الحلوة هاي ❤️
Reply See translation
بزبط اصوت وانا ما معي هوية ؟؟ 😂
Reply See translation
View 3 more replies
يسعد النسوان محلاهن 😔❤️❤️❤️❤️
Reply See translation

نحنا الأردنيات😘
٢١ س أعجبني رد
عرض ردين آخرين
فازو بالذنوب 🔥
٨ س أعجبني رد
حسبي الله بلي فوت الكوتا على هالمجلس بس
1 ي أعجبني رد
عرض ٢٥ ردًا آخر
زمن الرويبضة شو بتتوقع يعني
٨ س أعجبني رد
هذول مرشحات والي نازله عنا مرشحه🤡🤡
1 ي أعجبني رد
الحق على الي بياريج ويمشي معك
بنات الرجال مكانهن ببيوت الرجال
٢٥ د أعجبني رد
كله عشان المادة اللي غيرت مبادئ كثير من الناس
١٥ د أعجبني رد
لا حول و قوة إلا بالله العلي العظيم

2w Like Reply
بالتوفيق ان شاء الله
2w Like Reply
متفضيات والله. انداري
2w Like Reply
انشا الله صوتي الكو بلكي طلعتو احسن من الرجال بالمجلس
2w Like Reply
فريق كرة طائره
2w Like Reply
الواحد ما هو عارف شو بده يحكي أخذن الوظايف والشباب في بطاله دنيا ياما راح نشوف فيها
2w Like Reply
وين الزلم راحت
جدها رئيس وزراء ومستشار. كيف ما تحجز
1w Like Reply
مجلس النواب لازم كله رجال بلا نسوان بلا هم/ خليهن بالبيت مكانهن البيت والمطبخ والاولاد وبس
Reply See translation

اتخيلو انتخب مرا
1 ي أعجبني رد
عرض ٦٠ ردًا آخر
الاولى ايش اسمها؟
1 ي أعجبني رد
عرض ردين آخرين
انا معهن كلهن😂
١٨ س أعجبني رد
عرض ردين آخرين
الصوت امانه ومن باب الامانه الثالثه تستحق الصوت
1 ي أعجبني رد
عرض ٣ ردود أخرى
معقول رجالك مو شايفه شعراتك؟ ليش لابسه حجاب..
٨ س أعجبني رد ١٨
لو كان عندها رجال م تلاقيها بمكانها هذا 👍 صارت الغيرة وحرارة الدم نادرة بهذا الزمن
١ س أعجبني رد ٤
احسنت
لا وتلاقي مين يدعمها 🤝
١٨ د أعجبني رد ١

مايجيبها غير نسوانها
2w Like Reply
كل دعم بالمال والعيال 🌹
2w Like Reply
الي بشوفها جايه عليه تطلب أصوات بعصاة القشاطه
2w Like Reply
في معهم كوتا زلمة ؟ هههههه
2w Like Reply
بدهن محرم هضول ✅🙂
2w Like Reply
فالكن المطبخ
2w Like Reply
Top fan
اقعدن يا بنات
2w Like Reply
البيان الانتخابي تبعهن: ولا عيل في باص النسوان
2w Like Reply
سافرات مفرعات، هدول اللي بتفاخروا ببداوتهم وين عشايرهم عنهم ا، بلا حجاب
341
Reply See translation
View 167 more replies
عرض أزياء مش انتخابات 😂
775
Reply See translation

الوضع ما يطمن
2w Like Reply
كلام نواعم
2w Like Reply
لا والله بينهن وبين نواعم جبال
2w Like Reply
2w Like Reply
Write a reply...
أجازه الأمومه مشروعة بمجلس النواب ؟
2w Like Reply
الله يرحمك يا يحيى السعود
2w Like Reply 39
شر البلية مايضحك...هي مطول الدنيا تا تخلص
2w Like Reply 2
Write a reply...
النبي ﷺ قال: لن يفلح قوم ولوا امرهم امراة وهذا حديث عظيم، رواه البخاري،
2w Like Reply 19
وانا اشهد ☝🏽
المرأة في الإسلام معزّزة مكرّمة مصانة و رضيّة راضية من رب العباد اذا التزمت بيتها بس ، و اللي عنا بدورن كيف يمصخن و يبهدلن حالهن ...
انداري ؛
2w Like Reply 2

صار بدها صفنه
٤٢ د أعجبني رد
والله يخوي شكله راح نصفن كثير مع طلعه هيك شخصيات... مابعرف شو الانجازات لي عملوها للبلد..
تخوفي بحكو صوت المراه عورة وانتي مبينه ملتزمه
٢ ي أعجبني رد
اختفي ببيتك و اهل بيتك أولى....فهذا كله كلام فارغ ما ضاعت الاوطان وقل الرجال الا من وراء المناداة بالمساواة ان لم ينفع الوطن رجاله فعليه السلام
٩ س أعجبني رد
راحت هيبة البدو ،، الا من رحم ربي

كل الدعم المعنوي
من الباديه الجنوبيه
٨ س أعجبني رد
٤
عرض 2 من الردود...
الحق على الي يباريج ويمشي معك
بنات الرجال مكانهن ببيوت الرجال
٢٥ د أعجبني رد
٣
كله عشان المادة اللي غيرت مبادئ كثير من الناس
١٥ د أعجبني رد
لا حول و قوة إلا بالله العلي العظيم
تقعد فدار احسن شو موديها عل مجلس النواب
مهو كلو ضرب بل متكات والكنادر وياريت في منهم فايده
٢٣ س أعجبني رد
٨
اخي وصديقي محمد الله يعطيك الصحه والعافيه المهندس
«لن يُفْلِح قوم ولَّوْا أمْرَهُم امرَأة».
[صحيح] - [رواه البخاري
كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم مش كلامي

قصص من الميدان

في إطار تعزيز التمكين السياسي للمرأة، نظم مركز قلعة الكرك للاستشارات والتدريب ورشة عمل لتقييم تجارب المرشحات في انتخابات 2024، والتي عقدت على مدار يومي 29 و 30 أيلول/سبتمبر 2024 بمشاركة 19 سيدة منهن 6 سيدات ترشحن للانتخابات وكذلك 13 سيدة لم تستطع الترشح. هدفت الورشة إلى استعراض التحديات التي واجهتها السيدات خلال فترة الانتخابات النيابية 2024، مع التركيز على العنف الانتخابي وأثرها الاجتماعي والسياسي على المشاركة النسائية في الحياة العامة، إضافة إلى رفع الوعي بأهمية توفير بيئة انتخابية عادلة وداعمة للمرأة.

وشملت الورشة نقاشات معمقة حول سير العملية الانتخابية ومدى تأثير العنف الانتخابي على قدرة المرأة على المشاركة الفاعلة. وشاركت في الورشة كل من المهندسة مها علي، الأمينة العامة للجنة الوطنية لشؤون المرأة، والمستشارة السياسية كارين بونجارد من سفارة كندا في الأردن، حيث تم استعراض تجارب المشاركات اللاتي لم يتمكنّ من الترشح أو الفوز بمقاعد نيابية في الانتخابات الأخيرة.

وفيما يلي أبرز المحاور والمخرجات المستخلصة من الجلسة:

1 الضغوط الاجتماعية والثقافية والعائلية

تعاني النساء في المجتمع الأردني من تحديات ثقافية ومجتمعية عميقة الجذور، وخاصة فيما يتعلق بالمشاركة السياسية. والتجارب التي تم طرحها تبيّن الضغوط الاجتماعية التي تجعل المرأة تواجه صراعات داخلية وخارجية عندما تقرر المشاركة في العمل السياسي أو الإعلامي، مما يتطلب منها قوة شخصية وإرادة كبيرة للتغلب على تلك العقبات.

كما برزت العادات والتقاليد العشائرية كأحد أهم العوائق التي تحول دون وصول المرأة إلى التمثيل البرلماني. فإحدى السيدات والتي كانت عضوة في بلدية، اضطرت للانسحاب من السباق الانتخابي بسبب ضغوطات من العائلة والعشيرة، حيث رأت أن المنافسة ستخلق "فتنة" بين العائلات وتجلب الإحراج للعشيرة، مما اضطرها إلى الانسحاب والتراجع عن حملتها الانتخابية. أما سيدة أخرى من معان، فقد ذكرت أن العشيرة لا تزال ترفض فكرة أن تكون المرأة جزءاً من صنع القرار، حيث ترى عائلتها أن العمل السياسي ليس مكاناً مناسباً للمرأة. وقد واجهت العديد من السيدات صعوبة في تحقيق التوازن بين طموحهن السياسي والتزاماتهن تجاه العشيرة، ما دفع بعضهن للتراجع حفاظاً على مكانتهن الاجتماعية وعلاقاتهن العائلية.

2 التحديات المالية وانتشار المال الأسود

أظهرت تجارب المرشحات أن التحديات المالية شكلت عقبة رئيسية أمام المشاركة السياسية للنساء، حيث يعد المال الأسود وشراء الأصوات عاملاً مهيمناً في البيئة الانتخابية الأردنية. وقد تحدثت سيدة ذات خبرة في المجلس البلدي، عن انسحابها من الانتخابات بسبب الأعباء المالية الكبيرة التي واجهتها، حيث لم تستطع توفير التمويل اللازم لحملتها الانتخابية، ووصفت العملية الانتخابية بأنها تفتقر إلى النزاهة بسبب الانتشار الواسع للمال الأسود وشراء الأصوات. وتؤكد تجربتها على الحاجة الملحة إلى قوانين تجرّم استخدام المال الأسود وتدعم النساء اقتصادياً ليتمكنّ من الترشح دون التعرض للابتزاز المالي أو التشتيت.

أما سيدة من المفرق، فقد ذكرت أنها كانت ترغب في الترشح للانتخابات بشكل مستقل، إلا أن عشيرتها قامت بتوجيهها للترشح ضمن قائمتهم كممثلة «كوتا». ولضمان ترتيبها المتقدم في القائمة، طُلب منها دفع مبلغ 150 ألف دينار، ولكن نظراً لمحدودية مواردها المالية قررت الانسحاب. وتعكس تجربتها الصعوبة التي تواجهها النساء عند الترشح في بيئة تتطلب دعماً مالياً كبيراً لا تملكه أغلب المرشحات، مما يجعلهن عرضةً للإقصاء.

كذلك، تحدثت سيدة، وهي شخصية تحظى بدعم شعبي واسع في منطقتها بمحافظة مادبا، عن تأثير المال السياسي في تحديد مسار الانتخابات. أشارت إلى أن التكتلات العشائرية والتحالفات الحزبية كانت تعتمد على تقديم مبالغ مالية كبيرة للحصول على مقعد ضمن قائمة، مما جعلها تتراجع عن قرار الترشح بعد أن شعرت بعدم قدرتها على المنافسة في ظل وجود المال الأسود. وتُعتبر هذه الحالة نموذجاً واضحاً لأهمية إقرار معايير واضحة ودقيقة لتشكيل القوائم الانتخابية لضمان التنافس العادل بين المرشحين والمرشحات.

3 التحديات التنظيمية والسياسية وتأثير ضعف الدعم الحزبي

لم تكن التحديات التنظيمية والسياسية بعيدة عن معوقات المرشحات، حيث اشتكت العديد من المرشحات من عدم وضوح الفروقات بين القوائم الحزبية والمحلية، ومن ضعف الدعم الحزبي لهن. سيدة من محافظة العاصمة، على سبيل المثال، أوضحت أنها واجهت صعوبة في توضيح طبيعة القوائم المحلية والحزبية للناخبين والناخبات، مما أثّر على حملتها. بينما تحدثت سيدة من المفرق عن انسحابها من القائمة الحزبية قبل الانتخابات بسبب ما وصفته بتآمر الحزب عليها، حيث شعرت أن الحزب لم يكن جاداً في دعمه للنساء، واشتكت من الانتشار الواسع للمال الأسود الذي يضر بالعملية الانتخابية.

كما عبّرت العديد من السيدات عن إحباطهن من عدم دعم الأحزاب لهن بالشكل الكافي، حيث ترى إحدى السيدات، العضوة الحزبية منذ 18 عاماً، أن الأحزاب تفتقر إلى الآليات اللازمة لدعم المرأة سياسياً ومادياً. وطالبت بتعزيز حملات التوعية والاهتمام بدور المرأة في الانتخابات، مشيرة إلى أن المرشحات يواجهن تحديات كبيرة بسبب ضعف الدعم الحزبي وعدم وضوح الرؤية في النظام الانتخابي.

4 التنمر والمضايقات والتحديات النفسية

لم تقتصر التحديات التي تواجهها المرشحات على الجوانب المالية والتنظيمية فقط، بل شملت أيضاً التنمر والمضايقات، مما أثر على صحتهن النفسية. تعرضت سيدة من محافظة البلقاء، وهي أول سيدة تحصل على أعلى الأصوات في منطقتها، للتنمر من قبل المرشحين الآخرين، كما واجهت ضغوطاً من عشيرتها للتراجع عن الترشح خوفاً من تفتيت الأصوات العشائرية. أما سيدة من محافظة العاصمة، فقد أشارت إلى أنها، على الرغم من دعم أصدقائها وجيرانها، لم تلقَ دعماً حزبياً كبيراً، مما جعلها تعتمد على مواردها الذاتية في حملتها، وكان لهذا الوضع أثر كبير على ثقتها بالنظام الحزبي وجدية دعمه للنساء.

5 ضعف الوعي الانتخابي وحاجة المجتمع لحملات توعية فعّالة

عبّرت المرشحات عن أهمية توعية المجتمع بدور المرأة في الحياة السياسية وأهمية دعمها، إذ أكدت سيدة من محافظة اربد، وعضوة مجلس بلدي سابق، على ضرورة تعزيز الوعي الانتخابي حول القوائم الانتخابية، وخاصةً أن المجتمع لا يزال غير مدرك لأهمية القوائم الحزبية. وأشارت إلى أن ضعف الوعي بآلية الانتخاب أسهم في إبطال العديد من الأصوات بسبب الخطأ في فهم القوائم، وأوضحت أن التركيز على توعية الناخبين والناخبات حول أهمية القوائم الحزبية يمكن أن يقلل من النزاعات العشائرية ويعزز المنافسة العادلة.

كذلك، تحدثت سيدة من محافظة مادبا عن ضرورة رفع مستوى الوعي لدى النساء حول أهمية الانتخابات ودور المرأة السياسي، مشيرة إلى أن الكثير من النساء لا يزلن متأثرات بالتقاليد والمخاوف من ردود فعل المجتمع، مما يمنعهن من دعم المرشحات الأخريات أو حتى التفكير في الترشح وهذا يعكس الثقافة المجتمعية.

6 التخلي عن الترشح بسبب تأثير المال السياسي والمنافسة العشائرية

أشارت العديد من السيدات إلى أن بيئة الانتخابات التي تسيطر عليها المنافسة العشائرية وانتشار المال الأسود قد دفعتهن إلى التخلي عن الترشح. فسيدة من محافظة الكرك، على سبيل المثال، لم تستطع خوض الانتخابات خوفاً من تأثير التنافس العشائري على سمعتها وشعبيتها في مجال العمل الخيري، بينما رأت سيدة أخرى من مادبا أن الانحياز العشائري والتكاليف المرتفعة للحملات الانتخابية يجعلان من الصعب عليها المشاركة في بيئة يسودها التركيز على الانتماء القبلي والقدرة المالية.

وترى هؤلاء السيدات أن التحديات المالية والعشائرية لا تزال تلعب دوراً كبيراً في تقليل فرص النساء في الترشح والفوز، حيث يفضل الناخبون والناخبات دعم مرشحين من العشيرة نفسها، مما يعزز من هيمنة الرجال على المقاعد البرلمانية.

أهمية دعم المرأة الأردنية وتمكينها سياسياً

تبرز هذه الجلسة النقاشية التحديات التي تعاني منها النساء في الانتخابات الأردنية، حيث يظهر بوضوح أن النساء ما زلن يواجهن عقبات متعددة ومتشابكة تعرقل مشاركتهن السياسية. فمن الضغوط الاجتماعية والعشائرية، إلى التحديات المالية وتنمّر المجتمع، تجد المرأة نفسها محاطة بعوائق تحد من قدرتها على الترشح والفوز. وعلى الرغم من أن البعض قد استطاع تجاوز هذه الصعوبات، إلا أن العوامل المختلفة، مثل المال السياسي وضعف الدعم الحزبي، تظل تؤثر سلباً على فرص النساء في النجاح السياسي.

إن هذه التحديات تتطلب إجراءات فعالة من قِبل المؤسسات الحكومية والمجتمعية والحزبية، وذلك من خلال تعزيز التوعية المجتمعية حول دور المرأة السياسي، وتطوير التشريعات التي تحمي حقوق المرشحات وتكافح المال الأسود. كما ينبغي على الأحزاب دعم النساء ليس فقط على مستوى الشعار، ولكن بتقديم الدعم الحقيقي المادي والمعنوي، وتطوير آليات تسهّل لهن الترشح في بيئة نزيهة وآمنة.

خلال هذه الجلسة، خرجت المشاركات بتوصيات مهمة، شملت ضرورة سن قوانين تجرّم استخدام المال الأسود وتوفير التمويل الجزئي للمرشحات، وتكثيف الحملات التوعوية حول دور المرأة في السياسة، وتعزيز تمثيل النساء في الأحزاب والقوائم الانتخابية. إن هذه التوصيات، إذا تم تطبيقها، يمكن أن تسهم في تحسين بيئة الانتخابات وتعزيز مشاركة المرأة في الساحة السياسية الأردنية، بما يسهم في بناء مجتمع أكثر عدلاً وتساوياً في الحقوق والفرص.

توصيات السياسات

في ضوء التحديات التي واجهتها المرشحات خلال الانتخابات النيابية لعام 2024، واستناداً إلى التحليل المستمد من الجلسات والمقابلات الميدانية، يقدم مركز قلعة الكرك للاستشارات والتدريب التوصيات التالية لضمان بيئة انتخابية عادلة وتعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية بشكل فعال وآمن. تغطي هذه التوصيات مختلف الجوانب التي برزت كمصادر للعنف الانتخابي، الضغط الاجتماعي، والتمييز الاقتصادي والاجتماعي.

1. تعزيز التوعية المجتمعية حول مشاركة المرأة في السياسة

- إطلاق حملات وطنية توعوية تهدف إلى تغيير النظرة التقليدية حول دور المرأة في السياسة، مع التأكيد على دورها الأساسي في صنع القرار والتنمية. ينبغي أن تشمل هذه الحملات جميع شرائح المجتمع، وأن تستهدف المناطق الريفية والحضرية على حد سواء.

- دمج المناهج التعليمية ببرامج تثقيفية حول أهمية التمثيل السياسي المتساوي، ومناقشة حقوق المرأة في الترشح والتصويت، وذلك لضمان توعية الأجيال الناشئة بأهمية دعم النساء في الحياة السياسية.

2. التشريعات والسياسات لمكافحة المال الأسود وشراء الأصوات

- سن تشريعات صارمة تجرّم استخدام المال الأسود أو شراء الأصوات، مع فرض عقوبات مشددة على المخالفين. ينبغي أن تشمل العقوبات إلغاء ترشيح المرشحين المتورطين وتغريم الجهات التي تدعمهم.

- تعزيز دور الهيئة المستقلة للانتخاب في رصد وتوثيق المخالفات المالية، وتكثيف عمليات التفتيش خلال فترة الحملات الانتخابية، لضمان نزاهة العملية الانتخابية

- توفير التمويل الحكومي الجزئي للمرشحات بهدف تخفيف الأعباء المالية عليهن، خاصة في الحالات التي لا يحظين فيها بالدعم المالي من الأحزاب أو العشائر، مما يقلل من تأثير المال السياسي على قرارهن الترشح.

3. إعادة النظر في تعريف العنف الانتخابي

على الهيئة المستقلة للانتخاب إعادة النظر في تعريف العنف الانتخابي ضد المرأة الذي أقرته، والذي يعد خطوة جيدة كمرحلة أولى من ناحية الاعتراف بوجود ظاهرة العنف الانتخابي ضد المرأة، ولكن تبرز الحاجة الآن إلى مراجعته وتوسيع مظلته ليشمل أفعال أكثر تعتبر من ضمن أشكال العنف الانتخابي ضد المرأة.

4. دعم الأحزاب السياسية لدور المرأة

- إلزام الأحزاب باعتماد النظام التبادلي بين الجنسين في تشكيل قوائمها الانتخابية، وتوفير دعم حقيقي، مادي ومعنوي، للمرشحات، وليس مجرد شعارات أو وعود غير محققة.

- تدريب كوادر الأحزاب على كيفية إدارة حملات انتخابية شاملة ومساواة لجميع المرشحات، مع ضمان تمثيل عادل ودعم النساء المرشحات بما يتناسب مع احتياجاتهن الفعلية.

- توفير منصات حوار داخل الأحزاب لمناقشة التحديات التي تواجهها النساء والتعرف على العقبات التي تقف أمامهن وتوفير الدعم اللازم لتجاوزها.

5. آليات حماية المرشحات من العنف الانتخابي

- تطوير قوانين وسياسات صارمة لحماية النساء المرشحات من العنف الانتخابي بكافة أشكاله، بما في ذلك العنف اللفظي، التنمر الإلكتروني، والتهديدات الجسدية أو النفسية.

- إنشاء وحدات خاصة للتبليغ والدعم القانوني والنفسي للمرشحات المعرضات للعنف، وتوفير خطوط اتصال ساخنة للتبليغ عن حالات العنف بشكل آمن وسري.

6. تشريعات لمكافحة التمييز بين النساء والرجال والتمييز الاجتماعي في الحملات الانتخابية

- سن قوانين لمكافحة التمييز ضد المرأة، بما في ذلك التمييز الذي تتعرض له المرأة بسبب انتمائها العشائري أو الجغرافي. ينبغي أن تشمل هذه القوانين حمايات واضحة ضد العنف القائم على النوع الاجتماعي والتمييز العرقي، وتضمن حقوق المرشحات في المنافسة العادلة.

- مكافحة التنمر والتحرش الإلكتروني من خلال تفعيل قوانين الجرائم الإلكترونية لتشمل الإساءة والتنمر الموجه ضد النساء المرشحات، وتجريم حسابات الإنترنت المزورة التي تهدف إلى الإساءة أو التشهير بهن.

7. تقديم دعم مالي واستشاري للمرشحات

- إطلاق برامج تمويل صغيرة خاصة للنساء المرشحات اللواتي يعانين من تحديات اقتصادية، تشمل تغطية جزئية لتكاليف الحملات الانتخابية، وذلك لضمان عدم استبعاد المرشحات بسبب قلة الموارد.

- تقديم استشارات مالية وإدارية للمرشحات حول إدارة الحملات الانتخابية، وتوجيههن نحو أفضل السبل لتحقيق الاستفادة من الموارد المتاحة بأقل تكلفة ممكنة.

- تعزيز شبكات الدعم الاجتماعية للمرشحات، بما في ذلك شبكات من المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الداعمة، التي تقدم خدمات الاستشارة القانونية، النفسية، والإدارية للنساء.

8. مراجعة وإصلاح سياسات تسجيل القوائم الانتخابية

- تبسيط إجراءات التسجيل وتهيئة المراكز الانتخابية لتكون شاملة وملائمة لاستقبال النساء من كافة الخلفيات والقدرات، بما في ذلك النساء ذوات الإعاقة.

- وضع آليات مراقبة دقيقة لعملية تسجيل القوائم لضمان عدم التمييز ضد النساء وضمان حصولهن على فرص متساوية ضمن القوائم الانتخابية، وتقليل النفوذ العشائري في تشكيل القوائم.

9. تطوير البرامج التوعوية لمكافحة العنف الانتخابي

- إطلاق برامج توعية حول العنف الانتخابي ضد النساء تستهدف الناخبين والناخبات، وتسلط الضوء على أهمية احترام حق المرأة في الترشح دون تعرضها لأي ضغوط أو تهديدات، على أن تكون هذه البرامج مستمرة وأن يتم تصميمها بشكل يضمن الوصول لجميع الفئات لشرح العنف الانتخابي والتشريعات الناظمة له.

- تعزيز الحملات التوعوية الإعلامية التي تبرز قصص النجاح للنساء في السياسة، وتعيد بناء الصورة المجتمعية لمشاركة النساء، مما يشجع المجتمع على قبولهن كصانعات قرار.

10. دور وسائل الإعلام في تعزيز صورة المرأة السياسية

- تحسين الخطاب الإعلامي فيما يتعلق بكفاءة المرأة ومحاولة تغيير الثقافة المجتمعية نحو المرأة من خلال الاعلام.
- التشجيع على تغطية إعلامية عادلة ومتوازنة للمرشحات وإبراز قصص نجاحهن وتجاربهن، والتأكيد على أهميتهن في الساحة السياسية، بما يقلل من الصورة النمطية السلبية للنساء في السياسة.
- مكافحة الأخبار الزائفة والشائعات من خلال تشديد الرقابة على وسائل الإعلام والمنصات الرقمية، وفرض عقوبات على أي جهة تتعمد نشر معلومات مضللة أو تشويه صورة المرشحات.
- تفعيل دور الإعلام الرقمي في توعية المجتمع بأهمية احترام حقوق النساء المرشحات ودورهن في تطوير المجتمع السياسي والاقتصادي.

11. تعزيز التشريعات الخاصة بتمثيل المرأة في البرلمان والمجالس المحلية

- رفع نسبة تمثيل المرأة في البرلمان والمجالس المحلية لتصل إلى ما لا يقل عن 30٪، وذلك لضمان حضور نسائي كافٍ في الساحة السياسية يعزز من قدرتها على التأثير.
- تعديل قوانين الانتخابات لتشمل تمثيلاً نسائياً ملزماً ضمن القوائم الحزبية والانتخابية، مما يزيد من فرص النساء في الوصول إلى المناصب السياسية.

12. تعزيز التكنولوجيا لدعم المرأة

- استخدام التكنولوجيا لرصد العنف الانتخابي الإلكتروني وتحليل بيانات الحملات الانتخابية بشكل أكثر دقة.
- الاستفادة من التجارب الإقليمية والدولية الناجحة في مكافحة العنف الانتخابي وتعزيز مشاركة المرأة في السياسة.

إن تنفيذ هذه التوصيات سيساهم في بناء بيئة انتخابية آمنة وشاملة للمرأة، ويعزز من قدرتها على ممارسة حقوقها السياسية والمشاركة بفعالية في اتخاذ القرار. يتطلب تحقيق هذه الأهداف تكاتفاً بين الجهات الحكومية، الأحزاب السياسية، مؤسسات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام، لضمان تطبيق الإصلاحات اللازمة وتحقيق التغيير المستدام في الساحة السياسية الأردنية.

صور من الميدان

مركز قلعة الكرك للاستشارات والتدريب
Karak Castle Center for Consultations & Training

00962 77 8381864
KarakCastleCenter
www.karakcastle.org
info@karakcastle.org